

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية الحقوق و العلوم السياسية
مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في شعبة الحقوق تخصص قانون خاص

التحول الرقمي لإجراءات التقاضي وأثره على مراكز الأطراف
الفاعلة في الدعوى – دراسة تحليلية مع نموذج تطبيقي
مؤسسة ناشئة منصة (Qanouni - قانوني)

تحت إشراف الأستاذ:

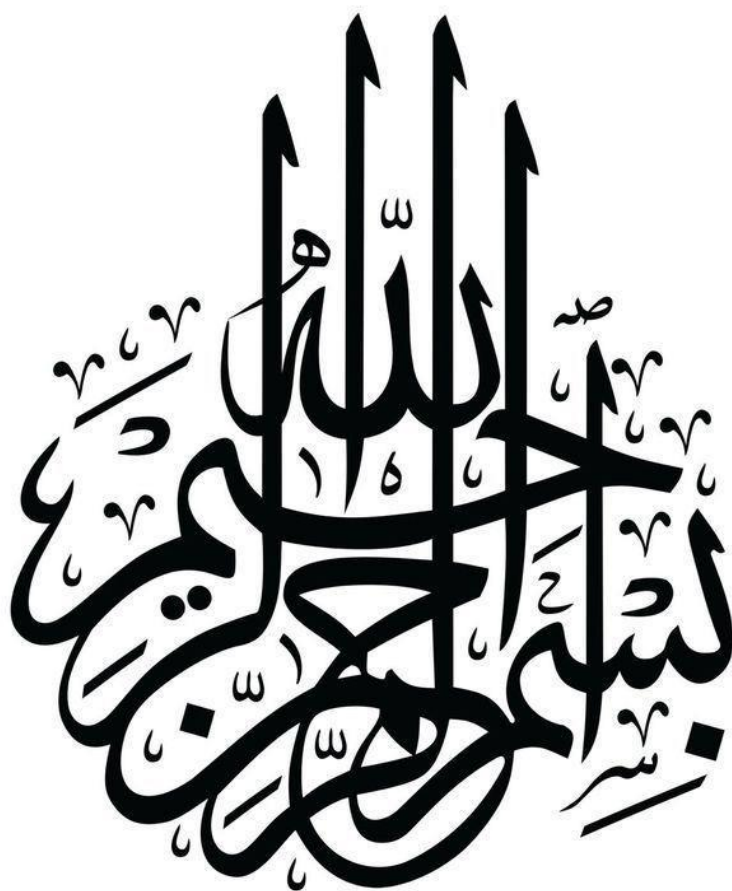
- د، بابا عمي الحاج أحمد

إعداد الطالب:

- التومي عبد الوهاب
- حجاج يحي

لجنة المناقشة		
رئيس اللجنة	جامعة غرداية	د. الشيخ صالح بشير
مشرفا	جامعة غرداية	د. بابا عمي الحاج أحمد
ممتحنا	جامعة غرداية	د. حمودين داود
ممثل حاضنة الأعمال	جامعة غرداية	د. ماشوش مراد
ممثل شركة دالفي	جامعة غرداية	د. بسخواض موسى

نوقشت بتاريخ: 2026/06/14



إهداء

إلى أُمي الغالية، رمز الحنان والصبر، التي كانت دعواتها ودعمها الدائم سر
نجاحي وتوفيقي.

إلى أبي العزيز، الذي علمني معنى الاجتهاد وتحمل المسؤولية، وكان خير سند
وقدوة لي.

إلى إخوتي الأعزاء، الذين كانوا مصدر تشجيع ومحبة طوال مسيرتي الدراسية.

إلى زميلاتي وزملائي، الذين شاركوني لحظات التعب والاجتهاد، وكانوا خير رفقة
في هذا المشوار.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في دعمي وإنجاح هذا العمل، أهدي ثمرة
جهدي المتواضعة

التومي عبد الوهاب

إهداء

إلى أُمي الغالية، رمز الحنان والصبر، التي كانت دعواتها ودعمها الدائم سر نجاحي وتوفيقي.

إلى أبي العزيز، الذي علمني معنى الاجتهاد وتحمل المسؤولية، وكان خير سند وقدوة لي.

إلى إخوتي الأعزاء، الذين كانوا مصدر تشجيع ومحبة طوال مسيرتي الدراسية.

إلى زميلاتي وزملائي، الذين شاركوني لحظات التعب والاجتهاد، وكانوا خير رفقة في هذا المشوار.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في دعمي وإنجاح هذا العمل، أهدي ثمرة جهدي المتواضعة

حجاج يحي

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف بابا عمي الحاج أحمد على ما قدمه لنا من توجيهات ونصائح قيمة، والتي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذه المذكرة.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى كافة الأساتذة الذين أشرفوا على تكويننا طوال مشوارنا الجامعي، وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتنا ودعمنا لإتمام هذا العمل.

ولا يفوتنا أن نعبر عن عميق امتناننا لعائلاتنا لما قدموه لنا من تشجيع ودعم متواصل.

وفي الأخير، نسأل الله التوفيق والسداد



المقدمة

أضحى التحول الرقمي في العصر الحديث أحد أهم التحولات البنيوية التي عرفتھا المجتمعات المعاصرة، حيث لم يعد مجرد تطور تقني محدود في مجال معين، بل أصبح ظاهرة شاملة أعادت تشكيل مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية والقانونية. وقد فرض هذا التحول نفسه كخيار استراتيجي لا يمكن تجاوزه، بالنظر إلى ما يوفره من أدوات حديثة تقوم على السرعة في الأداء، والدقة في المعالجة، والشفافية في التعامل، فضلاً عن قدرته على تحسين جودة الخدمات وتسهيل الوصول إليها.

وفي هذا السياق، لم يكن قطاع العدالة بمنأى عن هذه التحولات، بل أصبح من أكثر القطاعات التي تفرض عليها الضرورة العملية والانشغالات المجتمعية ضرورة التكيف مع متطلبات الرقمنة. ذلك أن العدالة، باعتبارها وظيفة سيادية تهدف إلى حماية الحقوق والحريات وضمان استقرار المعاملات، تتطلب آليات عمل دقيقة وفعالة تواكب حجم القضايا المتزايد وتعقيد العلاقات القانونية الحديثة. غير أن الواقع العملي يكشف أن العديد من الأنظمة القضائية ما تزال تعتمد إلى حد كبير على أساليب تقليدية في تسيير إجراءات التقاضي، وهو ما يطرح إشكالات حقيقية تتعلق بالفعالية والنجاعة.

وتتجلى هذه الإشكالات بشكل واضح في مختلف مراحل الدعوى القضائية، حيث يلاحظ في كثير من الحالات وجود بطء في معالجة الملفات، وصعوبة في تتبع مسار القضايا، وتأخر في تبليغ الإجراءات وتنفيذها، إضافة إلى ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين في العملية القضائية. كما أن الاعتماد على الوسائل الورقية والإدارية التقليدية يؤدي في العديد من الأحيان إلى ضياع الآجال الإجرائية أو حدوث أخطاء تنظيمية تؤثر على السير الطبيعي للخصومة القضائية، وهو ما ينعكس سلباً على مبدأ الأمن القانوني وعلى ثقة المتقاضين في المرفق القضائي.

وعند التعمق أكثر في تحليل هذا الواقع، يتضح أن هذه الاختلالات لا تؤثر فقط على النظام القضائي ككل، بل تمتد آثارها إلى الأطراف الفاعلة في الدعوى، حيث يواجه المحامي صعوبات عملية متزايدة في إدارة القضايا ومتابعتها، في ظل غياب نظام رقمي موحد يتيح له الاطلاع الفوري على الملفات وتنظيم مواعيده بشكل دقيق. كما يعاني الموكل من محدودية في الوصول

إلى المعلومات المتعلقة بقضيته، مما يخلق حالة من الغموض وعدم الشفافية حول مسار الدعوى. أما المحضر القضائي، فيجد نفسه أمام تحديات ميدانية وإدارية مرتبطة أساسًا بتأخر وصول الطلبات ونقص المعطيات الضرورية لتنفيذ الإجراءات في وقتها المناسب، وهو ما يحد من فعالية دوره في تنفيذ الأحكام القضائية.

وانطلاقًا من هذا الوضع، أصبح التحول الرقمي يطرح نفسه كضرورة ملحة لإعادة هيكلة منظومة العدالة، من خلال إدخال أنظمة معلوماتية متطورة تسمح بتسيير الإجراءات القضائية بطريقة أكثر كفاءة وتنظيمًا. غير أن هذا التحول لا ينبغي أن يُفهم على أنه مجرد رقمنة شكلية للإجراءات، بل هو عملية أعمق تستهدف إعادة بناء العلاقة بين مختلف الفاعلين في المجال القضائي على أسس جديدة تقوم على التكامل والتواصل الفوري وتبادل المعلومات بشكل آمن ومنظم.

وفي هذا الإطار، تأتي هذه الدراسة لمحاولة تقديم مقاربة تطبيقية لهذا التحول، من خلال اقتراح نموذج رقمي يتمثل في تطبيق "قانوني Qanouni"، الذي يهدف إلى إنشاء بيئة رقمية قانونية متكاملة تجمع بين المحامي والموكل والمحضر القضائي، وتتيح لهم إمكانية إدارة القضايا ومتابعتها والتواصل بشأنها في فضاء موحد وآمن. ويُنتظر من هذا النموذج أن يساهم في تقليص الإشكالات المرتبطة بالعمل التقليدي، وتحسين جودة الخدمة القضائية المقدمة للمتقاضين.

وعليه، تتمحور إشكالية هذا البحث حول مدى مساهمة التحول الرقمي في تحسين إجراءات التقاضي وإعادة تنظيم مراكز الأطراف الفاعلة في الدعوى، وكذا مدى فعالية التطبيقات الرقمية المتخصصة، وعلى رأسها تطبيق "قانوني"، في تحقيق هذا الهدف على أرض الواقع.

أ/ أهمية وأهداف الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من زاويتين أساسيتين، الأولى علمية والثانية عملية، حيث تنبع أهميتها العلمية من كونها تعالج موضوعًا حديثًا يرتبط بتقاطع القانون بالتكنولوجيا، وهو

مجال يشهد تطورًا متسارعًا على المستوى العالمي، خاصة في ظل الاتجاه نحو رقمنة المرافق العمومية بوجه عام والمرافق القضائي بوجه خاص. كما تساهم هذه الدراسة في إثراء النقاش الفقهي حول مفهوم التحول الرقمي في العدالة، من خلال تحليل أبعاده القانونية والتنظيمية وانعكاساته على سير الخصومة القضائية.

أما من الناحية العملية، فتبرز أهمية الدراسة في كونها لا تكتفي بالتشخيص النظري للمشكلة، بل تسعى إلى تقديم حل تطبيقي ملموس من خلال اقتراح تطبيق رقمي يمكن أن يشكل أداة مساعدة في تحسين إدارة القضايا القضائية. ومن هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة تحاول ربط الجانب الأكاديمي بالواقع العملي، من خلال تقديم نموذج يمكن أن يساهم في رفع فعالية المرفق القضائي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمتقاضين.

وتتمثل الأهداف الأساسية لهذه الدراسة في محاولة تحليل الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي في المجال القضائي، وتحديد مظاهره وانعكاساته على إجراءات التقاضي، إضافة إلى دراسة واقع هذه الإجراءات في ظل الاعتماد على الوسائل التقليدية، مع إبراز أهم الاختلالات التي تعاني منها. كما تهدف الدراسة إلى تقييم أثر هذه الاختلالات على الأطراف الفاعلة في الدعوى، ودراسة إمكانية تحسين هذا الواقع من خلال الحلول الرقمية، وصولاً إلى تقديم نموذج تطبيقي يمكن أن يشكل إضافة عملية في مجال تطوير العدالة الرقمية.

ب/ أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار هذا الموضوع نتيجة مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية التي جعلت منه مجالاً ذا أهمية متزايدة في البحث الأكاديمي. فمن الناحية الموضوعية، يشهد العالم اليوم تحولاً واسعاً نحو الرقمنة في مختلف القطاعات، وهو ما يجعل من الضروري دراسة انعكاسات هذا التحول على قطاع العدالة باعتباره أحد أهم القطاعات السيادية. كما أن الإشكالات العملية

التي تعاني منها إجراءات التقاضي التقليدية، خاصة ما يتعلق بالبطء الإداري وضعف التنسيق وصعوبة تتبع القضايا، شكلت دافعاً أساسياً للبحث في بدائل رقمية أكثر فعالية.

أما من الناحية الذاتية، فيعود اختيار هذا الموضوع إلى الاهتمام المتزايد بالعلاقة بين التكنولوجيا والقانون، والرغبة في فهم كيفية توظيف الوسائل الرقمية في تحسين الأداء القضائي، مع محاولة المساهمة في تقديم تصور عملي يمكن أن يفيد الممارسة المهنية في المستقبل. كما أن الطابع التطبيقي للموضوع، من خلال اقتراح نموذج رقمي، أضفى عليه بعداً عملياً جعله أكثر ارتباطاً بالواقع.

ج/ المناهج العلمية المستخدمة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع وتخدم أهدافه البحثية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحول الرقمي وإجراءات التقاضي، وتوضيح الإطار النظري الذي يحكم هذا المجال.

كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة الواقع العملي لإجراءات التقاضي، من خلال تحليل الإشكالات التي تعاني منها المنظومة القضائية في ظل الاعتماد على الوسائل التقليدية، مع محاولة تفسير أسباب هذه الاختلالات وانعكاساتها على الأطراف الفاعلة في الدعوى.

إلى جانب ذلك، تم توظيف المنهج التطبيقي باعتباره أداة أساسية في هذه الدراسة، وذلك من خلال تقديم نموذج رقمي يتمثل في تطبيق "قانوني Qanuoni"، وتحليل مدى قدرته على تحسين سير الإجراءات القضائية، بما يسمح بربط الجانب النظري بالجانب العملي وتقديم رؤية أكثر شمولية للموضوع.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و القانوني للتحول الرقمي في اجراءات التقاضي

المبحث الأول: ماهية التحول الرقمي في المجال القضائي

أولاً: الإطار المفاهيمي والقانوني للتحول الرقمي

ثانياً: مزايا التحول الرقمي في قطاع العدالة

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للتحول الرقمي في الجزائر

أولاً: وسائل الرقمنة الإدارية و القضائية

ثانياً: الإطار التشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطوراً تكنولوجياً متسارعاً مس مختلف المجالات و القطاعات ، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية من أهم الوسائل الحديثة التي تعتمد عليها المؤسسات و الادارات في تسيير أعمالها وتحسين خدماتها.

وقد ساهم هذا التطور في ظهور ما يعرف بالتحول الرقمي، الذي أصبح ضرورة حتمية لمواكبة التغيرات الحديثة وتحقيق الكفاءة و السرعة والفعالية في الأداء.

ويعد التحول الرقمي من أبرز مظاهر الثورة التكنولوجية الحديثة إذ يعتمد على توظيف تقنيات المعلومات و الاتصال في مختلف الأنشطة والعمليات ، بما يسمح بالانتقال من الاساليب التقليدية الى الأنظمة الرقمية الذكية ولم يقصر هذا التحول على القطاع الاقتصادي فقط ، بل امتد الى مختلف القطاعات الحيوية ، من بينها قطاع القضاء الذي يسعى إلى تطوير خدماته وتحسين أداء مرفق العدالة من خلال اعتماد الحلول الرقمية والتقنيات الحديثة.

وعليه، سيتم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي من خلال بيان مفهومه وخصائصه وأهدافه، ثم دراسة الإطار القانوني المنظم للتحول الرقمي في إجراءات التقاضي، في الجوائر مع إبراز أهم الوسائل الرقمية والآليات التي يمكن الاعتماد عليها لتحديث العمل القضائي.

المبحث الأول: ماهية التحول الرقمي في المجال القضائي.

يُقصد بالتحول الرقمي بصفة عامة الانتقال من الأساليب التقليدية في التسيير والعمل إلى اعتماد الوسائل والتقنيات الرقمية الحديثة بما يساهم في تحسين الأداء وتطوير الخدمات وتبسيط الإجراءات. أما في المجال القضائي، فيتمثل التحول الرقمي في توظيف التكنولوجيا الحديثة داخل مرفق العدالة وفي مختلف إجراءات التقاضي، من خلال اعتماد الأنظمة الإلكترونية والوسائل الرقمية في تسيير الدعاوى والخدمات القضائية، بما يهدف إلى تحقيق السرعة والفعالية وتسهيل الوصول إلى العدالة مع احترام الضمانات القانونية المقررة للمتقاضين، وهو ما يقتضي التطرق إلى مختلف التعاريف المرتبطة بالتحول الرقمي بصفة عامة ثم التحول الرقمي في المجال القضائي بصفة خاصة

أولاً: الإطار المفاهيمي والقانوني للتحول الرقمي

1- مفهوم التحول الرقمي

لقد أصبح التحول الرقمي من أبرز المفاهيم الحديثة المرتبطة بالتطور التكنولوجي المتسارع ، حيث فرضت التقنيات الرقمية الجديدة واقع مختلف على المؤسسات و الإدارات ومختلف القطاعات، مما أدى إلى ضرورة الانتقال من الأساليب التقليدية الى الأساليب الرقمية الحديثة ف التسيير والعمل وتقديم الخدمات.

ويقصد بالتحول الرقمي عملية ادماج التكنولوجيا الرقمية في مختلف الأنشطة و العمليات والخدمات داخل المؤسسات ، بهدف تحسين الأداء ورفع الكفاءة وتسهيل تقديم الخدمات بطريقة أكثر سرعة ودقة وفعالية ، كما يشمل إعادة تصميم طرق العمل والجراءات التقليدية وتحويلها إلى أنظمة رقمية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.¹

¹ مها رضوان محمد ، حازم حسانين محمد ، التحول الرقمي و البيانات الضخمة و الذكاء الاصطناعي لتحقيق وتدعيم التنمية المستدامة في البلدان العربية ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2025 ، ص09.

ويعرف التحول الرقمي أيضا بأنه تغيير جذري وشامل في أساليب العمل والتسيير من خلال استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية ، البيانات الضخمة ، أنترنات الأشياء، وذلك من أجل تطوير الخدمات وتحسين جودة الأداء واستجابة لمتطلبات المستفيدين بصورة أفضل.²

كما يمكن تعريفه بأنه عملية استراتيجية تهدف إلى تطوير المؤسسات وتحسين قدراتها التنافسية عبر الاعتماد على حلول رقمية والانظمة الالكترونية بما يسمح بتحقيق المرونة والابتكار وسرعة اتخاذ القرار.

ولا يقتصر التحول الرقمي على مجرد استخدام الحواسيب او الوثائق الورقية الى الالكترونية بل يتعدى ذلك ليشمل تغييرا شاملا في ثقافة المؤسسات وآليات عملها وطريقة تقديم خدماتها ، من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في مختلف الوظائف و العمليات.

ومن خلال التعاريف يمكن القول أن ماهية التحول الرقمي تتمثل في الانتقال من النمط التقليدي في الادارة و العمل إلى نمط رقمي حديث ، يعتمد على التكنولوجيا و البيانات و الاتصال الالكتروني ، بهدف تحقيق الكفاءة و السرعة والشفافية وتحسين جودة الخدمات في مختلف المجالات.

² مها رضوان محمد ، حازم حسانين محمد ، التحول الرقمي و البيانات الضخمة و الذكاء الاصطناعي لتحقيق وتدعيم التنمية المستدامة في البلدان العربية ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2025 ، ص10.

2- مفهوم التحويل الرقمي في القضاء.

يقصد بالتحويل الرقمي في القضاء إدماج التكنولوجيا الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة في مختلف الإجراءات والخدمات القضائية ، بهدف تطوير مرفق العدالة وتحسين كفاءاته وتسريع الفصل في القضايا وتسهيل الوصول إلى الخدمات القضائية.³

كما يعرف بأنه عملية تحديث شامل للقطاع القضائي تعتمد على استخدام الأنظمة الالكترونية والمنصات الرقمية في إدارة الملفات الرقمية ، وتبادل الوثائق ومتابعة القضايا ، و التواصل بين مختلف الجهات القضائية بما يضمن السرعة و الدقة والشفافية في العمل القضائي.

ويتمثل التحويل الرقمي أيضا في الانتقال من الاساليب التقليدية الورقية إلى بيئة قضائية رقمية تعتمد على الرقمنة والتقاضي الالكتروني و الارشفة الرقمية مع توظيف التقنيات الحديثة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمتقاضين و المحامين و مختلف الفاعلين في قطاع العدالة.

ومن خلال ذلك يمكن القول إن التحويل الرقمي في القضاء هو عملية تطوير وتحديث لمنظومة العدالة باستخدام التكنولوجيا الرقمية ، بما يسمح بتحقيق قضاء أكثر فاعلية وشفافية و سرعة في معالجة القضايا وتقديم الخدمات القضائية.⁴

³ وزارة الاتصالات ، وتكنولوجيا المعلومات ، 2022.

⁴ مها رضوان محمد ، حازم حسنين محمد ، التحويل الرقمي و البيانات الضخمة و الذكاء الاصطناعي لتحقيق وتدعيم التنمية المستدامة في البلدان العربية ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2025 ، ص11

• الفرق بين الرقمنة و التحويل الرقمي

الرقمنة	التحويل الرقمي	المفهوم
تحويل المعلومات والبيانات والوثائق الإدارية من صورتها الورقية أو المادية إلى صيغة رقمية إلكترونية	تحويل جذري في طريقة عمل المؤسسات بالاعتماد على النظام الرقمي، سواء في إدارة الوثائق والبيانات أو في كيفية تقديم الخدمات والمنافع	
تعزيز الكفاءة الداخلية وتقليص النفقات الإدارية	رفع مستوى الكفاءة الداخلية وتطوير تجربة العملاء، مع تقليل التكاليف وتحقيق زيادة في الإيرادات	الهدف الرئيسي
رقمنة المعلومات والبيانات وتحويلها إلى صيغة إلكترونية	تحويل الإجراءات والأنظمة ومختلف الأنشطة إلى نمط رقمي حديث	المجال
استخدام تقنيات رقمية كالتعرف البصري على الحروف والذكاء الاصطناعي	توظيف أدوات وتقنيات رقمية حديثة مثل التخزين السحابي وتحليل البيانات الاستباقي	التقنيات المستخدمة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (مجلة دفاتر، 2022 و مقال صافر و سام)

لا يزال البعض يخلط بين مفهومي الرقمنة والتحويل الرقمي، رغم وجود اختلاف جوهري بينهما من حيث الطبيعة والأهداف والنتائج. فالرقمنة تمثل مرحلة تقنية أولية، في حين يُعدّ التحويل الرقمي عملية شاملة لإعادة بناء أساليب العمل والخدمات بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة. ويمكن توضيح الفرق بينهما من خلال النقاط الآتية:

أ/ الرقمنة:

هي عملية تحويل الوثائق والملفات والمعلومات من الشكل الورقي التقليدي إلى الشكل الرقمي، باستعمال الوسائل الإلكترونية والتقنيات الحديثة، مثل:

- مسح الوثائق ضوئياً وتحويلها إلى ملفات PDF.
- حفظ البيانات إلكترونياً بدل الأرشفة الورقية.
- إدخال المعلومات إلى الحاسوب لتسهيل تخزينها واسترجاعها.⁵

وتُعتبر الرقمنة خطوة تقنية أولية تهدف أساساً إلى:

- تقليل استعمال الورق.
- تسهيل حفظ المعلومات والوصول إليها.
- حماية الوثائق من التلف أو الضياع.
- تسريع عمليات البحث والأرشفة.

إلا أن الرقمنة تبقى محدودة التأثير، لأنها لا تُغيّر طريقة العمل أو طبيعة الخدمات، وإنما تكتفي بتحويل الوسائل التقليدية إلى صيغة إلكترونية.⁶

ب/ التحويل الرقمي:

هو عملية شاملة تقوم على إعادة تنظيم وتطوير طرق العمل والخدمات والإجراءات بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، من خلال إنشاء أنظمة إلكترونية مترابطة وتطبيقات ذكية تسمح بتسيير المعاملات والخدمات بصورة حديثة وأكثر فعالية.

⁵ المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك.

⁶ مجلة دفاتر ، 2022.

ويشمل التحويل الرقمي عدة مظاهر، من بينها:

- اعتماد المنصات والتطبيقات الإلكترونية.
- تقديم الخدمات عن بُعد.
- الربط الإلكتروني بين الإدارات والمؤسسات.
- استعمال قواعد البيانات والذكاء الاصطناعي.
- أتمتة الإجراءات وتقليل التدخل اليدوي.⁷

ويهدف التحويل الرقمي إلى:

- تحسين جودة الخدمات.
- تسريع الإجراءات وتقليل الوقت والجهد.
- تحقيق الشفافية والدقة.
- تسهيل التواصل وتبادل المعلومات.
- رفع كفاءة الإدارة وتحسين الأداء.⁸

وعليه، فإن الرقمنة تُعدّ مجرد مرحلة أو أداة ضمن مسار التحويل الرقمي، بينما يمثل هذا الأخير مشروعاً متكاملًا لتحديث الإدارة وتطوير الخدمات بما يتماشى مع التطور التكنولوجي ومتطلبات العصر.

⁷ المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك

⁸ مجلة دفاتر ، 2022.

ثانياً: مزايا التحول الرقمي في قطاع العدالة

1- مزايا التحول الرقمي:

هناك العديد من الفوائد والمزايا للتحول الرقمي، والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

- يعمل التحول الرقمي على توفير التكلفة والجهد بشكل كبير، وتحسين الكفاءة التشغيلية والتنظيمية، كما يعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين.

- يساعد التحول الرقمي على تخليص الحكومة من الضغوط المستمرة من المواطنين والمستفيدين بشكل عام من أجل تلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات الحكومية، وذلك بسبب تزايد عدد السكان، وارتفاع مستوى المعيشة، والرغبة في تحسين نوعية الخدمة، والإسراع في إنجاز المعاملات، والتخلص من الروتين والبيروقراطية.

- يساعد على مواكبة التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به، مما ينعكس في الاستفادة منه في مختلف مجالات الحياة لما يحققه من مزايا لعدد كبير من التطبيقات العلمية.

- يساعد في خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات، كما يساعد التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية على التوسع والانتشار في نطاق أوسع، والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور.

- إن التحول الرقمي يؤدي إلى تقليل معدلات الفساد، إن لم يقض عليها نهائياً، وذلك بسبب التعامل مع الأنظمة الرقمية والآلات بدل الاعتماد الكلي على العنصر البشري، حيث يصبح كل شيء معروفاً ومتاحاً، مما يحد من فرص الفساد والتلاعب.⁹

⁹ مها رضوان محمد ، حازم حسانين محمد ، التحول الرقمي و البيانات الضخمة و الذكاء الاصطناعي لتحقيق وتدعيم التنمية المستدامة في البلدان العربية ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2025 ، ص17

- يعمل على تعزيز مستوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تطوير الخدمات وتحسين بيئات ممارسة الأعمال، وإنشاء قيمة مضافة ناتجة عن زيادة إنتاجية المعاملات وسهولة التفاعلات الجديدة مع الدوائر الحكومية، خاصة في مجالات التجارة الإلكترونية وتحسين جاذبية المناخ الاستثماري العام.

2- مزايا التحويل الرقمي في قطاع العدالة

- يساهم التحويل الرقمي في قطاع العدالة في تسريع الفصل في القضايا وتقليص الأجل القضائي، من خلال اعتماد الأنظمة الإلكترونية في تسجيل الدعاوى ومتابعة الملفات والجلسات.
- يساعد على تحسين جودة الخدمات القضائية وتسهيل وصول المتقاضين إلى العدالة، عبر توفير خدمات رقمية مثل التقاضي الإلكتروني، والإيداع الإلكتروني للعرائض، واستخراج الوثائق القضائية عن بعد.
- يعزز مبدأ الشفافية داخل المرفق القضائي، من خلال تمكين المتقاضين والمحامين من تتبع سير القضايا والإجراءات بشكل إلكتروني واضح ودقيق.
- يساهم في حفظ وأرشفة الملفات القضائية إلكترونياً، مما يقلل من مخاطر ضياع الوثائق أو تلفها، ويسهل عملية الرجوع إليها واستعمالها عند الحاجة.
- يساعد التحويل الرقمي في قطاع العدالة على تخفيف الضغط على الجهات القضائية وتقليل الاكتظاظ داخل المحاكم، عبر توفير خدمات رقمية تسمح بإنجاز العديد من الإجراءات عن بعد.¹⁰

¹⁰ مها رضوان محمد ، حازم حسنين محمد ، التحويل الرقمي و البيانات الضخمة و الذكاء الاصطناعي لتحقيق وتدعيم التنمية المستدامة في البلدان العربية ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2025 ، ص18.

- يعمل على تعزيز الأمن المعلوماتي وحماية البيانات القضائية من خلال استخدام الأنظمة الرقمية الحديثة وتقنيات الحماية الإلكترونية، بما يضمن سرية المعلومات والمعطيات القضائية.

المبحث الثاني: الإطار القانوني و التنظيمي للتحويل الرقمي في الجزائر.

إنّ ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي يعيشها العالم أدت إلى وجود طرق جديدة للتعامل والاتصال، بحيث كان لها أثر كبير على مختلف المجالات في الجزائر، من بينها مجال القضاء والذي عرف تغييرا من خلال عصرنة النظام القضائي الجزائري وتبني ما يسمى بالتقاضي الإلكتروني. وقد أقر المشرع الجزائري بالتقاضي الإلكتروني منذ سنة 2015 بموجب القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة، بعنوان المحاكمة المرئية عن بعد، إلا أنه لم يتم العمل بهذه التقنية على نطاق واسع، إلا خلال سنة 2020 كوسيلة حتمية فرضها وباء كورونا لاستمرار النشاط القضائي، حيث تم تفعيل هذه الأخيرة بموجب الأمر 04-20 المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية. ورغم المجهودات المبذولة من طرف وزارة العدل لأجل التطبيق الأمثل لنظام التقاضي الإلكتروني، إلا أن تنزيله على أرض الواقع وتعميمه على مستوى جميع الجهات القضائية أكثر تعقيدا مما كان متوقعا، بسبب ضعف التنظيم التشريعي الذي ينظم الإطار الإجرائي لها ومختلف النظم المرتبطة بالتقاضي الإلكتروني، وكذا ضعف الآليات الفنية والتقنية التي تسير¹¹

ومن ثم، فإن الإطار القانوني للتحويل الرقمي يتسم بالتعدد والتكامل، حيث تسهم هذه النصوص مجتمعة في وضع القواعد القانونية المنظمة للمعاملات والخدمات الرقمية، وتحديد حجية الوثائق الإلكترونية، وضمان حماية البيانات والمعلومات، فضلا عن تعزيز الثقة والأمن في البيئة الرقمية. كما تهدف هذه المنظومة القانونية إلى مواكبة التطور التكنولوجي وتحقيق الانتقال من الأساليب التقليدية إلى الإدارة والخدمات الرقمية الحديثة.

¹¹ غربي صورية، نظام التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري، ص165.

وعليه، فإن دراسة التحويل الرقمي تقتضي التطرق إلى مختلف الوسائل الرقمية التي يمكن توظيفها على القضاء و قطاع العدالة التي تساعد في تحديث الخدمات القضائية.

أولاً: وسائل الرقمنة الإدارية و القضائية.

يمكن توظيف عدد كبير من الوسائل والإمكانيات الرقمية في قطاع القضاء، سواء في تسيير المرافق القضائية أو في الإجراءات القضائية أو في تقديم الخدمات للمتقاضين. ويمكن تقسيمها إلى عدة محاور رئيسية نذكر منها:

1. الأرشفة الإلكترونية

يُعدّ الأرشفة القضائية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المحكمة في إدارة المعلومات وحفظها واسترجاعها، خاصة مع التزايد المستمر للملفات والقضايا والوثائق القضائية يوميًا، وهو ما يشكل تحديًا كبيرًا أمام حسن سير مرفق العدالة. وبفضل التطور التكنولوجي، أصبح من الممكن تقليص مدة البحث عن الوثائق القضائية وتسهيل تداولها بين مختلف المصالح والجهات القضائية، مما يساهم في رفع كفاءة المحكمة وتحسين الأداء القضائي. ورغم اعتماد المحاكم قديمًا على الطرق التقليدية في حفظ المعلومات، إلا أن الأرشفة القضائية ظلّ يمثل الوسيلة الأساسية التي تضمن استمرارية حفظ الحقوق والوثائق والأحكام عبر الزمن، باعتباره ذاكرة المحكمة ومصدرًا أساسيًا لإثبات الوقائع وحماية الأمن القانوني، ويتحقق ذلك من خلال اعتماد مجموعة من الوسائل الرقمية الحديثة من بينها¹²:

- تحويل الملفات والوثائق القضائية الورقية إلى ملفات رقمية.
- حفظ الأحكام والعقود والمحاضر إلكترونياً.
- إنشاء قواعد بيانات قضائية مؤمنة.

¹² المجلة العربية للأرشفة و التوثيق و المعلومات (أجادي)، 2018، المجلد 43، ص347.

2. إدارة الملفات القضائية إلكترونياً

يكن الاختلاف الجوهرى بين التقاضى الإلكتروني والتقاضى التقليدي في عدم استعمال الوثائق والمستندات والملفات الورقية، حيث أن كل الإجراءات والمراسلات تتم بالطريقة الإلكترونية كما أن حفظ هذه الملفات والمستندات يكون في أرشيف إلكتروني بسيط يسهل الرجوع إليه في أي وقت، وبكبسة زر نحمل الملف الذي نرغب فيه دون بذل أي جهد وفي وقت وجيز، هذا الانتقال يساهم بشكل كبير في القضاء على مشكل تبادل وأرشفة الملفات بالشكل التقليدي في شكلها الورقي أمام الجهات القضائية والذي تطلب جهداً ووقتاً وتخصيص أماكن من أجل ذلك، كما يساهم في رفع كفاءة القضاة والمحامين واختصار الأجل والتقليل من التكاليف.

كما تسمح إدارة الملفات القضائية إلكترونياً بإيداع العرائض والمستندات وحفظ الأحكام والمحاضر بصيغة رقمية، الأمر الذي يقلل من الاعتماد على الوثائق الورقية ويحد من ضياع الملفات أو تلفها، إضافة إلى تسهيل الوصول إلى البيانات القضائية وتبادلها بين مختلف المصالح والجهات المختصة. ويساهم هذا النظام كذلك في تقليل الضغط والازدحام داخل المحاكم، من خلال توفير خدمات إلكترونية تتيح متابعة القضايا والاطلاع على الإجراءات عن بعد.

وعلاوة على ذلك، تعزز الإدارة الإلكترونية للملفات القضائية من شفافية العمل القضائي، حيث تمكن الأطراف المعنية من متابعة ملفاتهم القضائية بصورة مستمرة، بما يدعم الثقة في مرفق العدالة ويحسن جودة الخدمة القضائية. غير أن تطبيق هذا النظام يظل مرتبطاً بضرورة توفير إطار تشريعي وتقني ملائم يواكب التطورات التكنولوجية الحديثة، ويضمن حماية البيانات القضائية وتأمينها، بما يحقق الهدف الأساسي المتمثل في تحديث العدالة وتحقيق العدالة الناجزة¹³

3. التبادل الإلكتروني للوثائق

ويُقصد بالتبادل الإلكتروني للوثائق إمكانية إرسال العرائض القضائية والوثائق والمذكرات إلكترونياً عبر شبكة الإنترنت، حيث تتم مختلف إجراءات التقاضي بطريقة رقمية، ابتداءً من تسجيل الدعوى القضائية عن طريق الولوج إلى بوابة إلكترونية مخصصة لهذا الغرض، تسمح

¹³ تيراوي محمد أمين ، نحو إلكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات ، المركز الجامعي مرسلتي عبد الله ، تيبازة، 2025 ، ص 264-265

للمتقاضين والمحامين والقضاة بالدخول إليها واستعمال خدماتها عن بعد. ومن خلال هذه المنصة يمكن لأطراف الدعوى تسجيل دعاوهم وإرفاق المستندات والوثائق اللازمة، إضافة إلى دفع الرسوم القضائية إلكترونياً، بما يساهم في تسهيل الإجراءات وتسريعها.

كما يشمل هذا النظام التبليغ الإلكتروني، الذي يتم باستعمال وسائل الاتصال الحديثة، كالبريد الإلكتروني والرسائل النصية عبر الهواتف المحمولة، بما يضمن فعالية التبليغ وتحقيق الغاية القانونية منه، بدل الاعتماد الكامل على الوسائل التقليدية المعروفة في إجراءات التقاضي العادي.¹⁴

وفي إطار تعزيز هذا التوجه نحو الرقمنة، تم إطلاق عدة منصات رقمية لفائدة مهنيي العدالة، من بينها المنصة الرقمية المخصصة للمحامين، التي أعلن عنها وزير العدل حافظ الأختام بتاريخ 15 فيفري 2026، والتي تُمكن المحامين من طلب وسحب النسخ العادية للأحكام والقرارات القضائية إلكترونياً عبر الإنترنت، سواء الصادرة عن الجهات القضائية العادية أو الإدارية، مع إمكانية سحبها موقعة إلكترونياً. وتهدف هذه الخدمة إلى تبسيط الإجراءات وتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية، من خلال تمكين المحامي من الولوج إلى المنصة باستعمال حسابه الإلكتروني الخاص بالأرضية الرقمية لتبادل العرائض والمذكرات الجوابية عبر الموقع الرسمي لوزارة العدل، حيث تتم معالجة الطلبات بصفة آلية، وتمكين طالب الخدمة من سحب الوثيقة المطلوبة خلال مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة، متى كانت جاهزة للسحب 4. التبليغ والإخطار الإلكتروني¹⁵

4. التبليغ الإلكتروني:

يُشكّل التبليغ القضائي نقطة انطلاق ونقطة وصول بالنسبة للدعوى القضائية، إذ لا تنعقد هذه الأخيرة إلا بعد تبليغ الخصوم، كما لا تنتهي إلا بإصدار حكم قضائي يتم تبليغه للأطراف المعنية

¹⁴ 14 تيراي محمد أمين ، نحو إلكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات ، المركز الجامعي مرسلّي عبد الله ، تبيّازة، 2025 ، ص 264-265

¹⁵ إعلان وزارة العدل 15 فيفري 2026.

قصد منحه الصيغة التنفيذية تمهيداً لتنفيذه على أرض الواقع. وبذلك فإن العمل القضائي لا يستقيم إلا من خلال تبليغ مختلف إجراءاته ووثائقه إلى الأطراف ذات الصلة.

وإذا كانت عملية التبليغ القضائي التقليدية التي يتكفل بها المحضر القضائي قد أثبتت فعاليتها وصحة إجراءاتها، إلا أنها تتسم ببعض البطء وقلة المرونة، ولا تواكب متطلبات تسهيل وتسريع إجراءات التقاضي. وهو ما دفع العديد من التشريعات، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها الأوبئة العالمية، إلى تبني بدائل أكثر نجاعة تتمثل في التبليغ الإلكتروني، باعتباره إحدى أهم آليات تفعيل التقاضي الإلكتروني وتحديث مرفق العدالة في إطار التحويل نحو الإدارة الإلكترونية.

ويهدف هذا الطرح إلى تسليط الضوء على التبليغ القضائي الإلكتروني من خلال دراسة خصوصياته ووسائله، إضافة إلى تحليل الإشكالات التي قد تعترض تطبيقه في البيئة الإلكترونية الجزائية، وذلك في إطار مقارنة استشرافية لمستقبل اعتماده داخل مرفق القضاء، لاسيما في ظل عدم ضبط بعدد جميع الإشكالات القانونية والتنظيمية المرتبطة بتنفيذه. ويتم هذا التبليغ الإلكتروني عبر وسائل متعددة مثل: التبليغ عبر البريد الإلكتروني، التبليغ عبر الرسائل النصية، والإشعارات الفورية عبر التطبيقات القضائية.¹⁶

5. الجلسات عن بعد

إذا كان الأمر يتعلق بمقتضيات العدالة ومسألة التقاضي، فإن هذا المجال ظلّ مرتبطاً لفترة طويلة بحضور الأشخاص فعلياً أمام المحاكم، مهما اختلفت درجاتها وأصنافها، حيث كان الحضور المادي شرطاً أساسياً لانعقاد الجلسات ومباشرة إجراءات الخصومة القضائية. غير أن التطور التكنولوجي والتحول الرقمي الذي مسّ مختلف القطاعات أدى إلى بروز مفهوم التقاضي

¹⁶ بلول فهيمة، التبليغ القضائي الإلكتروني دعامة أساسية لتفعيل التقاضي الإلكتروني ، 2024 ، ص307.

الإلكتروني، الذي أتاح إمكانية تواصل القضاة والمحامين والمتقاضين عن بعد، وإجراء الجلسات القضائية عبر الإنترنت باستخدام تقنيات الفيديو المباشر، إلى جانب تبادل المستندات والأدلة بشكل إلكتروني.

وفي هذا الإطار، برزت آلية التقاضي المرئي عن بعد كأحد أهم التطبيقات الحديثة للعدالة الرقمية، حيث تسمح بعقد الجلسات القضائية دون حضور الأطراف فعليًا إلى قاعة المحكمة. كما تتيح هذه التقنية سماع الشهود والخبراء عن بعد، بما يضمن مرونة أكبر في عرض وسائل الإثبات وتخفيف الأعباء الإجرائية. إضافة إلى ذلك، أصبح من الممكن استجواب المتهمين عبر الفيديو في بعض الحالات، بما يحقق التوازن بين متطلبات العدالة وضمانات المحاكمة العادلة من جهة، ومقتضيات السرعة والفعالية من جهة أخرى.

وبصفة عامة، يمكن القول إن التقاضي المرئي عن بعد يمثل تطورًا نوعيًا مهمًا ضمن مسار تحديث العدالة، ويُجسد بوضوح ملامح الانتقال نحو منظومة قضائية رقمية أكثر مرونة وفعالية.¹⁷

6. التوقيع الإلكتروني

يُعدّ التوقيع الإلكتروني من أبرز مظاهر التطور التكنولوجي في مجال الإثبات القانوني، إذ جاء لمواكبة التحويل الرقمي الذي عرفته المعاملات والإجراءات القانونية والقضائية، خاصة تلك التي تتم عبر الوسائط الإلكترونية وشبكات الاتصال الحديثة. وقد أصبح هذا النوع من التوقيع أداة أساسية في إضفاء الحجية القانونية على الوثائق والمحركات الإلكترونية، بما يضمن الثقة والأمان في تبادل البيانات والمستندات الرقمية.

¹⁷ الزين بوخلوط، آلية المحاكمة عن بعد ومبادئ المحاكمة العادلة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، 2021، ص 76.

ويكتسي التوقيع الإلكتروني أهمية خاصة في المجال القضائي والإداري، لكونه يسمح بإبرام وتوثيق مختلف التصرفات والإجراءات القانونية دون الحاجة إلى الحضور المادي أو الاعتماد على الوثائق الورقية التقليدية. كما يساهم في تسريع المعاملات وتسهيل تبادل الوثائق القانونية بين مختلف الجهات، مع ضمان سلامة البيانات وعدم التلاعب بمحتواها، الأمر الذي يعزز من فعالية الإدارة الإلكترونية والعدالة الرقمية.

وقد اهتم المشرع الجزائري بتنظيم هذا النظام من خلال قانون التوقيع والتصديق الإلكترونيين رقم 15-04، الذي وضع الإطار القانوني المنظم لحجية التوقيع الإلكتروني وشروط الاعتراف به كوسيلة إثبات قانونية. كما بين مختلف الآليات التقنية والقانونية اللازمة لضمان موثوقيته، وعلى رأسها اعتماد وسائل تقنية مؤمنة لإنشائه، إضافة إلى تدخل جهات التصديق الإلكتروني التي تتولى التحقق من هوية الموقع وصحة التوقيع الإلكتروني، بما يوفر حماية أكبر للوثائق القانونية المتبادلة إلكترونياً.

وفي إطار التحويل الرقمي لمرفق العدالة، أصبح التوقيع الإلكتروني ممكن استعماله في العديد من الوثائق والإجراءات القضائية، حيث مستقبلاً ربما تتمكن المحاكم و المجالس القضائية بتوقيع الأحكام والقرارات القضائية إلكترونياً، وكذا توقيع العرائض والمذكرات والمحاضر، بما يساهم في تسهيل الإجراءات القضائية، وتقليص الأجل، وتعزيز الثقة في المعاملات والإجراءات الإلكترونية داخل المنظومة القضائية.¹⁸

¹⁸ رشيدة بوكري ، التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، 2016 ، ص64.

7. المنصات الإلكترونية للمحامين والموثقين والمحضرين القضائيين

تُعَدّ المنصات الإلكترونية القانونية من أبرز مظاهر التحول الرقمي في قطاع العدالة، إذ تهدف إلى رقمنة وتنظيم تسير القضايا والإجراءات القضائية، من خلال توفير فضاء رقمي موحد يربط مختلف الفاعلين في المنظومة القانونية، كالقضاة والمحامين والمتقاضين والمحضرين القضائيين، بما يساهم في تحسين التنسيق وتعزيز الشفافية وتسهيل متابعة الملفات القضائية.

وتوفر هذه المنصات مجموعة من الخدمات الرقمية التي تسمح بإدارة الملفات القضائية إلكترونياً، ومتابعة الجلسات والأجال القانونية، إضافة إلى تبادل الوثائق والمذكرات والعرائض بين مختلف الأطراف بطريقة سريعة وآمنة. كما تتيح إمكانية حجز المواعيد إلكترونياً، وإجراء التبليغات والإشعارات القضائية عبر الوسائط الرقمية، مما يساهم في تبسيط الإجراءات والتقليل من التنقلات الإدارية.

وتسهم هذه التطبيقات والمنصات كذلك في تحسين التواصل بين مختلف المتدخلين في العمل القضائي، والحد من مشكلات ضياع الوثائق وضعف التنسيق والبطء في معالجة القضايا، وذلك من خلال اعتماد نظام مركزي يسمح بحفظ المعلومات وتنظيمها واسترجاعها بسهولة. وبصفة عامة، فإن هذه المنصات الإلكترونية تمثل خطوة أساسية نحو تحديث مرفق العدالة وتحقيق عدالة رقمية أكثر سرعة وفعالية وشفافية

8. الأمن السيبراني

في ظل التوجه نحو الرقمنة والتحول الرقمي في قطاع العدالة، أصبحت مسألة الأمن السيبراني من أهم التحديات التي تواجه الأنظمة القضائية الحديثة، خاصة مع الاعتماد المتزايد على المنصات الإلكترونية وتبادل الوثائق والملفات القضائية عبر الوسائط الرقمية. فمع تطور

التقاضي الإلكتروني وظهور الخدمات القضائية الرقمية، أصبح من الضروري توفير حماية فعالة للأنظمة المعلوماتية القضائية من مختلف التهديدات والهجمات الإلكترونية

ويهدف الأمن السيبراني في القضاء إلى حماية البيانات والمعلومات القضائية الحساسة من الاختراق أو التسريب أو التلاعب، وضمان سرية الملفات القضائية وسلامة الإجراءات الإلكترونية، إضافة إلى حماية الأنظمة القضائية من الاختراق وتأمين قواعد البيانات القضائية التي تحتوي على مختلف المعلومات والأحكام والوثائق المتعلقة بالقضايا. كما يساهم في تأمين المنصات الرقمية الخاصة بالمحاكم، وحماية عمليات التبليغ الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني وتبادل الوثائق القضائية عبر الإنترنت

وتزداد أهمية الأمن السيبراني في المجال القضائي بسبب تزايد الجرائم الإلكترونية والاستعمال غير المشروع للشبكات الرقمية، الأمر الذي قد يؤثر على حسن سير العدالة ويهدد سلامة المعلومات الشخصية للمتقاضين والمحامين ومختلف المتدخلين في العمل القضائي. لذلك أصبح من الضروري اعتماد وسائل تقنية حديثة لحماية الأنظمة القضائية، مثل التشفير الإلكتروني، وأنظمة الحماية الرقمية، والتحقق من الهوية الإلكترونية، بهدف ضمان بيئة قضائية رقمية آمنة وموثوقة.

ويمكن القول إن هذه الوسائل لا تقتصر فقط على رقمنة الوثائق والإجراءات، بل تتجه نحو إرساء منظومة عدالة رقمية متكاملة تقوم على السرعة والشفافية وتقليل التكاليف، مع تسهيل الوصول إلى العدالة وتحسين جودة الخدمة القضائية. غير أن هذه الوسائل لا تمثل جميع أدوات التحويل الرقمي في قطاع العدالة، وإنما تُعدّ مجرد نماذج وصور من الوسائل الرقمية التي اعتمدها المشرّع في إطار تحديث المرفق القضائي وعصرنته.¹⁹

¹⁹ سمير بارة ، الأمن السيبراني في الجزائر: السياسات و المؤسسات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 2017، ص255.

ثانيا: الإطار التشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر.

لقد بدأت بؤادر نظام التقاضي الإلكتروني لأول مرة في الجزائر بموجب إصدار القانون رقم 03-15²⁰ المتعلق بعصرنة العدالة، حيث تطرق إلى فكرة التقاضي الإلكتروني من خلال أحكام المادة الأولى منه، التي أشارت إلى ثلاثة عناصر جوهرية يقوم عليها هذا النظام، تتمثل في:

- رقمنة قطاع العدالة.
 - ضمان إرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة إلكترونية.
 - التحول من القضاء التقليدي الورقي إلى القضاء الرقمي الإلكتروني باستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد.
- وكما نصت المادة 09 من نفس القانون صراحة على اعتماد الجزائر فعليا للتقاضي الإلكتروني، وذلك من خلال التبليغ الإلكتروني وإرسال المحركات القضائية بالشكل الإلكتروني.
- وأضافت المادة 14 إمكانية سماع أطراف الدعوى واستجوابهم عن طريق تقنية المحادثة المرئية عن بعد، مع ضرورة ضمان سرية الإرسال، وإفراغ المحادثة في محرر رسمي إلكتروني يمكن الرجوع إليه أثناء إجراءات المحاكمة الإلكترونية.
- كما نصت المادتان 15 و16 من نفس القانون على إمكانية استعمال هذه التقنية من طرف قاضي التحقيق من أجل:

- استجواب أو سماع شخص أو عدة أشخاص.
- إجراء مواجهة بينهم.
- سماع الشهود أو الأطراف المدنية أو الخبراء.
- تلقي تصريحات المتهم المحبوس من طرف جهة الحكم في قضايا الجرح.²¹

²⁰ القانون رقم 03-15 المؤرخ في 01/02/2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية عدد 06 مؤرخة في 10/02/2015، سنة 2015.

²¹ تيراي محمد أمين، نحو إلكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات، المركز الجامعي مرسلتي عبد الله، تيبازة الجزائر، 2025، ص266.

ومن جهة أخرى، وردت آلية التقاضي الإلكتروني كذلك في قانون الإجراءات الجزائية المعدل بموجب الأمر رقم 15-2022، الذي نص صراحة على جواز سماع الشهود والخبراء عن طريق الوسائل التقنية والمحادثات المرئية عن بعد.

كما عزز تعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2020 بموجب الأمر رقم 20-04²³ هذا التوجه، حيث أقر بإمكانية استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات القضائية، وذلك من خلال المادتين 441 مكرر و441 مكرر 1، إضافة إلى الأحكام الواردة في البابين الثاني والثالث المتعلقة باستعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلتي التحقيق القضائي والمحاكمة.

ومن خلال هذه النصوص، يتضح أن موقف التشريع الجزائري وافق صراحة على رقمنة قطاع العدالة والقضاء، واتجه نحو تكريس نظام التقاضي الإلكتروني باعتباره جزءا من مشروع عصرنه مرفق العدالة.

1- مظاهر التقاضي الإلكتروني في الجزائر

تتمثل مظاهر التقاضي الإلكتروني في الجزائر من جهة في عصرنه الخدمات القضائية لمرفق العدالة عن بعد، ومن جهة أخرى في اعتماد تقنية المحادثة المرئية لمباشرة إجراءات التحقيق والمحاكمة الإلكترونية وسماع الشهود عن بعد.²⁴

²² الأمر 02-15 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08/06/1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المؤرخ في 23/07/2015، الجريدة الرسمية عدد 40، المؤرخ في 23/07/2015

²³ الأمر 04-20 يعدل ويتمم الأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، عدد 51، مؤرخة في 31/08/2020.

²⁴ تيراي محمد أمين، نحو إلكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات، المركز الجامعي مرسلتي عبد الله، تيبازة الجزائر، 2025، ص267.

أ/ عصرنة الخدمات القضائية لمرفق العدالة عن بعد

في إطار تجسيد مشروع العدالة الرقمية، قامت وزارة العدل بتوفير العديد من الخدمات الإلكترونية، من بينها:

- اعتماد تقنية التصديق والتوقيع الإلكتروني في المجال القضائي، من خلال استحداث مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني وإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني، بما يسمح بإمضاء الوثائق والمحركات القضائية بتوقيع إلكتروني موثوق.
- تمكين المواطن من استخراج القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية الموقعتين إلكترونياً عبر الإنترنت.
- تمكين المحامين من سحب النسخ العادية للأحكام والقرارات القضائية الموقعة إلكترونياً عبر الإنترنت.
- توفير خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية، بما يسمح للمواطنين بإيداع طلبات التصحيح والوثائق المرفقة إلكترونياً.
- إطلاق خدمة الشباك الإلكتروني الوطني بتاريخ 28 نوفمبر 2022، والتي تتيح للمتقاضين ومحاميهم:
 - الاطلاع على مآل القضايا.
 - معرفة منطوق الأحكام.
 - الحصول على النسخ العادية للأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن مختلف المحاكم والمجالس القضائية عبر التراب الوطني.²⁵

وتهدف هذه الخدمة إلى اختصار الوقت والجهد وتقليل التنقل.

²⁵ تيراي محمد أمين، نحو إلكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات، المركز الجامعي مرسلني عبد الله ، تيبازة الجزائر ، 2025، ص267.

- اعتماد نظام المتابعة الآلية للملف القضائي في جميع مراحله على مستوى المحاكم والمجالس القضائية، حيث أصبح بإمكان المحامي الاطلاع على مآل قضيته إلكترونياً دون التنقل إلى مقر الجهة القضائية.
- إنشاء شبكة اتصال داخلية بين المحكمة العليا ومجلس الدولة والمجالس القضائية، مما مكّن المحامين من:
 - تسجيل الطعون عن بعد.
 - متابعة مآل القضايا إلكترونياً.
 - الاطلاع على منطوق القرارات القضائية إلكترونياً.
- اعتماد التبادل الإلكتروني للملفات الجزائية بين قضاة النيابة وقضاة التحقيق، مع استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مرحلتي التحقيق والمحاكمة.
- إنشاء أرضية النيابة العامة الإلكترونية "e-nyaba"²⁶ التابعة لوزارة العدل، والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 28 جويلية 2020، حيث أصبح بإمكان كل شخص طبيعي أو معنوي إيداع شكاوى إلكترونياً ومتابعة مآلها عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل.
- استحداث مركز للداء بقطاع العدالة للتكفل بانشغالات المواطنين والمتقاضين والإجابة عن استفساراتهم القانونية والقضائية عبر الرقم الأخضر.

ومن خلال هذه المظاهر، يتضح أن التشريع الجزائري لم يكتف فقط بالإقرار النظري للتقاضي الإلكتروني، بل انتقل إلى التطبيق العملي لرقمنة الخدمات القضائية وتطوير الإدارة القضائية الإلكترونية.²⁷

²⁶ وزارة العدل.

²⁷ تيراوي محمد أمين، نحو إلكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات، المركز الجامعي مرسلني عبد الله ، تيبازة الجزائر ، 2025، ص268.

ب/ استخدام تقنية المحادثة المرئية في الإجراءات القضائية

تعد تقنية المحادثة المرئية عن بعد من أهم آليات التقاضي الإلكتروني الحديثة، حيث يتم اللجوء إليها في مباشرة إجراءات التحقيق والمحاكمة عن بعد، خاصة في الحالات المتعلقة بـ:

- سماع الشهود والخبراء المتواجدين في أماكن بعيدة.
- سماع المتهمين المحبوسين داخل المؤسسات العقابية.
- مباشرة بعض إجراءات التحقيق والمحاكمة دون التنقل المادي للأطراف.

ويعتبر استعمال تقنية المحادثة المرئية في المجال الجزائي من أبرز مظاهر التقاضي الإلكتروني في الجزائر، سواء أثناء مرحلة التحقيق القضائي أو مرحلة المحاكمة.

وقد شهدت الجزائر أول محاكمة مرئية بتاريخ 07 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة على مستوى قسم الجناح برئاسة القاضي بن بوزة عبد الرؤوف، ثم توسع استعمال هذه التقنية بشكل كبير، خاصة خلال فترة انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19)، التي دفعت إلى تعزيز الاعتماد على الوسائل الرقمية في الإجراءات القضائية.

واليوم، عرفت هذه التقنية انتشارا واسعا على مستوى مختلف الجهات القضائية، غير أن الكثير من القضاة لا يزالون يمارسون مهامهم بالشكل التقليدي في مختلف مراحل الدعوى، على أمل تعميم هذا النظام مستقبلا ليشمل:

- القضايا الجزائية والجنائية.
- القضايا المدنية والإدارية.
- جميع مراحل الدعوى، سواء في التحقيق أو المحاكمة.
- كافة أطراف الخصومة القضائية.

ومنه، يمكن القول إن الجزائر انتقلت من مجرد السماح باستعمال الرقمنة في القضاء إلى مرحلة الاعتراف التشريعي والتنظيمي الرسمي بالتقاضي الإلكتروني، باعتباره جزءا أساسيا من مشروع عصرنة العدالة وتطوير المرفق القضائي.²⁸

وفي ختام هذا الفصل، يتضح أن التحويل الرقمي في قطاع العدالة لم يعد مجرد خيار تقني، بل أصبح ضرورة تفرضها متطلبات العصر الحديث وما يقتضيه تحسين أداء المرفق القضائي وتسهيل الوصول إلى العدالة. وقد تناولنا من خلال هذا الفصل مفهوم التحويل الرقمي وأبرز الوسائل المعتمدة في تجسيده، إلى جانب بيان موقف التشريع الجزائري من هذا التوجه من خلال مختلف النصوص القانونية والتنظيمية التي سعت إلى تكريس الرقمنة وعصرنة القطاع القضائي.

غير أن الإطار النظري والتشريعي للتحويل الرقمي لا يكفي وحده لتحقيق عدالة رقمية فعالة، إذ يبقى نجاح هذه المنظومة مرتبطا بمدى تجسيدها في الواقع العملي وما تواجهه من صعوبات وإشكالات أثناء التطبيق. ومن هذا المنطلق، سنتناول في الفصل الثاني واقع إجراءات التقاضي في ظل فعالية الرقمنة القضائية ونتائج تطبيقها في الممارسة العملية، مع إبراز مختلف النقائص والتحديات التي قد تؤثر على فعالية الإجراءات وعلى المراكز القانونية للأطراف الفاعلة في الدعوى.

²⁸ تيراوي محمد أمين، نحو إلكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات، المركز الجامعي مرسلني عبد الله ، تيبازة الجزائر ، 2025، ص268.

الفصل الثاني:

فعالية الرقمنة القضائية و أثرها على الأطراف الفاعلة في الدعوى

المبحث الأول: فعالية الرقمنة القضائية في الإجراءات القضائية

أولاً: مظاهر فعالية الرقمنة القضائية و إيجابياتها

ثانياً: التحديات التي تحد من فعالية الرقمنة القضائية.

المبحث الثاني: أثر الرقمنة القضائية على الأطراف الفاعلة في الدعوى

أولاً: أثر الرقمنة القضائية على المحكمة وسير العمل القضائي.

ثانياً: أثر الرقمنة القضائية على المحامي وممارسة العمل المهني

أدى التوجه نحو التحول الرقمي في قطاع العدالة إلى إحداث تغييرات جوهرية في مختلف إجراءات التقاضي، من خلال إدخال الوسائل الإلكترونية في تسيير الدعاوى القضائية وتبادل العرائض والوثائق وتبليغ الأطراف ومتابعة الملفات القضائية. وقد سعى المشرع الجزائري من خلال هذا التوجه إلى تحقيق عدالة أكثر سرعة وفعالية، تقوم على تبسيط الإجراءات وتقليل الأعباء الإدارية وتحسين جودة الخدمة القضائية.

غير أن فعالية الرقمنة القضائية لا تقاس فقط بوجود الوسائل الإلكترونية، وإنما بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها في الواقع العملي. فرغم ما وفرت الرقمنة من تسهيلات ومزايا في مجال العمل القضائي، إلا أن تطبيقها لا يزال يواجه عدة صعوبات تقنية وتنظيمية وتشريعية أثرت على فعالية الإجراءات القضائية وعلى حسن سير العدالة. كما أن هذه التحولات الرقمية كان لها أثر مباشر على مختلف الأطراف الفاعلة في الدعوى، سواء تعلق الأمر بالمحكمة أو المحامي أو غيرهم من المتدخلين في العمل القضائي.

وعليه، سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة فعالية الرقمنة القضائية من خلال بيان أهم إيجابياتها والتحديات التي تواجهها، ثم إبراز أثرها على الأطراف الفاعلة في الدعوى القضائية

المبحث الأول: فعالية الرقمنة القضائية في الإجراءات القضائية

أصبحت الرقمنة القضائية من أهم الوسائل التي اعتمدتها الأنظمة القضائية الحديثة بهدف تحسين سير الإجراءات القضائية وتحقيق السرعة والفعالية في الفصل في القضايا، من خلال إدخال الوسائل الإلكترونية في مختلف مراحل التقاضي. وقد ساهمت هذه الرقمنة في تسهيل العمل القضائي وتبسيط الإجراءات وتقريب العدالة من المتقاضين، غير أن تطبيقها في الواقع العملي لا يزال يواجه عدة تحديات وصعوبات تحد من فعاليتها بصورة كاملة.

ومنه، سنتناول في هذا المبحث دراسة فعالية الرقمنة القضائية في الإجراءات القضائية، وذلك من خلال التطرق إلى مظاهر فعالية الرقمنة القضائية وإيجابياتها في المطلب الأول، ثم بيان التحديات والصعوبات التي تحد من فعاليتها في المطلب الثاني.²⁹

أولاً: مظاهر فعالية الرقمنة القضائية وإيجابياتها.

1. مظاهر الرقمنة القضائية في قطاع العدالة

أ/ التقاضي الإلكتروني والخدمات القضائية الرقمية

تعد الرقمنة القضائية من أبرز مظاهر التحول الرقمي في قطاع العدالة، حيث أصبحت الوسائل الإلكترونية أداة أساسية في تسهيل الإجراءات القضائية وتقديم الخدمات القانونية والقضائية. ومن أهم مظاهر هذه الرقمنة اعتماد نظام التقاضي الإلكتروني الذي يقوم على استخدام الوسائل الرقمية في رفع الدعاوى وتبادل العرائض والوثائق، ومتابعة الملفات القضائية، إضافة إلى إمكانية إجراء بعض الجلسات القضائية عن بعد باستعمال تقنيات الاتصال الحديثة.

وفي هذا الإطار، عملت الجزائر على تطوير البنية الرقمية لقطاع العدالة من خلال إنشاء البوابة الإلكترونية الرسمية لوزارة العدل سنة 2003، والتي تضم مختلف المعلومات القانونية والقضائية المتعلقة بتنظيم القطاع ونشاطاته والخدمات المقدمة للمتقاضين ومساعدتي العدالة، وذلك باللغتين العربية والفرنسية.³⁰

كما تم استحداث عدة منصات وخدمات رقمية تهدف إلى تحسين نوعية الخدمة القضائية وتقريب العدالة من المواطن، من بينها:

- إنشاء بوابة القانون الموجهة لرجال القانون والقضاء، والتي تتضمن النصوص التشريعية والتنظيمية والاجتهادات القضائية.
- استحداث مركز النداء عبر الرقم الأخضر.
- إنشاء مواقع إلكترونية خاصة بالمجالس القضائية والمؤسسات القضائية.
- إنشاء أراضيات للتكوين عن بعد.
- استحداث نظام التسيير الآلي للملف القضائي.

²⁹ ترجمان نسيم، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، مجلد 5، العدد2، 2019، ص128.

³⁰ ترجمان نسيم، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، مجلد 5، العدد2، 2019، ص129.

- اعتماد التسيير الإلكتروني للوثائق الإدارية والقضائية.
- إنشاء منصة النيابة الإلكترونية.
- اعتماد التوقيع الإلكتروني وتطوير وسائل المصادقة الرقمية.³¹

وقد ساهم نظام التسيير الآلي للملف القضائي في تحقيق عدة نتائج إيجابية، من أهمها تسريع معالجة الملفات القضائية، وتسهيل متابعة مآل القضايا، وتعزيز الشفافية في توزيع القضايا وجدولتها، إضافة إلى تمكين المتقاضين والمحامين من الاطلاع على سير الدعوى إلكترونياً عبر البوابة الرسمية لوزارة العدل.

كما شهد قطاع العدالة تطوير خدمات استخراج الوثائق القضائية عن بعد، مثل صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية الجزائرية، وهو ما ساهم في تبسيط الإجراءات وتقليل أعباء التنقل وتوفير الوقت والجهد للمواطنين، خاصة بالنسبة للجالية الجزائرية بالخارج.

ب/ أتمتة الإجراءات القضائية وتبادل البيانات إلكترونياً

عملت وزارة العدل على تطوير أنظمة رقمية تهدف إلى أتمتة الإجراءات القضائية وتحسين التنسيق بين مختلف الجهات القضائية والإدارية، من خلال إنشاء شبكات اتصال داخلية مؤمنة تسمح بالتبادل الفوري للبيانات والوثائق القضائية.

كما تم اعتماد تطبيقات رقمية خاصة بمعالجة طلبات تصحيح أخطاء الحالة المدنية للجزائريين المقيمين بالخارج، والتي تسمح بإيداع الطلبات ودراستها والفصل فيها وتنفيذها إلكترونياً، بما يساهم في تسريع الإجراءات وتبسيطها وتعزيز دقة المعاملات القضائية.³²

2. دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والنزاهة القضائية

أ/ تعزيز الشفافية القضائية الرقمية

تُعَدّ الشفافية من أهم المبادئ التي تقوم عليها العدالة، وتلعب الرقمنة دوراً محورياً في تكريس هذا المبدأ من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تسمح بتسهيل الوصول إلى المعلومات القضائية وتحسين وضوح الإجراءات القضائية بالنسبة للمتقاضين ومساعدتي العدالة.

³¹ الموقع الرسمي لوزارة العدل.

³² كتاب الملتقى الوطني الافتراضي، الإدارة الإلكترونية في الجزائر الواقع واشكالات تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية لتعزيز أداء الخدمة العمومية في الجزائر، الجزائر الوسطة نموذجاً، المنعقد يومي 22 و 23 مارس 2021، ص 15.

وفي هذا الإطار، عملت الجزائر على تطوير عدة منصات وخدمات رقمية تتيح للجمهور متابعة مختلف الخدمات القضائية والاطلاع على مآل القضايا والإجراءات المرتبطة بها، وذلك عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل ونظام التسيير الآلي للملف القضائي، الأمر الذي ساهم في تعزيز الشفافية وتحسين التواصل بين الإدارة القضائية والمتقاضين.³³

كما تم اعتماد تقنيات الاتصال المرئي والمسموع في بعض الإجراءات القضائية، خاصة في إطار المحاكمة عن بعد، وهو ما ساهم في توفير معطيات دقيقة حول سير الجلسات وتحسين فعالية العمل القضائي، إضافة إلى تعزيز الثقة في النظام القضائي الرقمي.

ب/ الحد من التحيز في النظام القضائي

تُعدّ مسألة التحيز من أبرز الإشكالات التي قد تؤثر على نزاهة العمل القضائي، غير أنّ الرقمنة ساهمت في الحد من بعض صور التدخل البشري من خلال الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية في تسيير الملفات والوثائق القضائية.

وفي هذا السياق، اعتمدت المنظومة القضائية الجزائرية على أنظمة التسيير الإلكتروني للوثائق الإدارية والقضائية والسجلات المتعلقة بالحالة المدنية، بما يسمح بتحسين تنظيم المعطيات القضائية واستغلالها بصورة أكثر دقة وفعالية.

كما أن استخدام الأنظمة الرقمية والخوارزميات في معالجة البيانات القانونية يساعد على تحليل المعطيات المتعلقة بالقضايا بصورة موضوعية، وهو ما يساهم في تعزيز النزاهة والشفافية وتقليل احتمالات التحيز البشري في بعض الإجراءات القضائية، لاسيما في إطار أنظمة المحاكمة عن بعد وتسيير الملفات القضائية إلكترونياً.³⁴

ثانياً: التحديات التي تحد من فعالية الرقمنة القضائية.

رغم المزايا التي حققتها الرقمنة في قطاع العدالة من خلال تسهيل الإجراءات القضائية وتحسين جودة الخدمات القانونية، إلا أن هذا التحول الرقمي لا يخلو من عدة تحديات قانونية وتقنية وتنظيمية قد تؤثر على فعالية العمل القضائي وحسن سير العدالة. فاعتماد الأنظمة الرقمية والتقنيات الحديثة، كالأتمتة والذكاء الاصطناعي، يفرض ضرورة تحديث المنظومة

³³ بوعاتي فاطمة الزهراء، لعيادة هناء، رقمنة قطاع العدالة، قسم الحقوق، جامعة قلمة، 2024-2025، ص 21.

³⁴ كتاب الملتقى الوطني الافتراضي، الإدارة الإلكترونية في الجزائر الواقع واشكالات تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية لتعزيز أداء الخدمة العمومية في الجزائر، الجزائر الوسطة نموذجاً، المنعقد يومي 22 و 23 مارس 2021، ص 16.

القانونية بما يواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة ويضمن احترام المبادئ الأساسية للعدالة.

ويعرف الذكاء الاصطناعي بأنه مجموعة من التقنيات والأنظمة القادرة على محاكاة الذكاء البشري في تحليل البيانات واتخاذ القرارات وحل المشكلات، كما يسمح بتطوير برامج ذكية تساعد في تسيير مختلف العمليات والخدمات. أما الأتمتة فتقصد بها استخدام الأنظمة والبرمجيات لتنفيذ العمليات بصورة آلية دون تدخل بشري مباشر، بما يساهم في تسريع الإجراءات وتحسين الكفاءة.

غير أن استخدام هذه التقنيات في المجال القضائي يثير عدة إشكالات تتعلق بمدى توافقها مع الضمانات القانونية، خاصة فيما يتعلق بحماية المعطيات الشخصية، وضمان شفافية القرارات القضائية، واحترام مبدأ المساواة بين المتقاضين. كما أن تزايد الاعتماد على الوسائل الرقمية يجعل الأنظمة القضائية أكثر عرضة للتهديدات السيبرانية التي قد تستهدف البيانات والمعلومات القضائية الحساسة.³⁵

1- التحديات التشريعية والتنظيمية

يفرض التحول الرقمي في قطاع العدالة ضرورة مراجعة الأطر التشريعية والتنظيمية القائمة، حتى تتلاءم مع التقنيات الحديثة المستعملة في المجال القضائي. فالقوانين التقليدية لم تعد كافية لتنظيم استخدام الوسائل الرقمية والأنظمة الذكية في الإجراءات القضائية، الأمر الذي يستوجب وضع نصوص قانونية حديثة تضمن تنظيم هذا المجال بصورة فعالة.³⁶

أ/ الحاجة إلى تحديث الأطر القانونية لمواكبة التحول الرقمي

يعد تحديث التشريعات من أهم التحديات المرتبطة برقمنة العدالة، وذلك بسبب التطور المستمر للتكنولوجيا وظهور وسائل رقمية جديدة تتطلب تنظيمًا قانونيًا خاصًا. ومن بين أهم المجالات التي تحتاج إلى تطوير تشريعي حماية البيانات الشخصية للمتقاضين وضمان أمن المعاملات الإلكترونية والوثائق القضائية الرقمية.

³⁵ كتاب الملتقى الوطني الافتراضي، الإدارة الإلكترونية في الجزائر الواقع واشكالات تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية لتعزيز أداء الخدمة العمومية في الجزائر، الجزائر، الوسطة نموذجاً، المنعقد يومي 22 و 23 مارس 2021، ص 16.
³⁶ بوعاتي فاطمة الزهراء، لعبادة هناء، رقمنة قطاع العدالة، قسم الحقوق، جامعة قلمة، 2024-2025، ص 21..

وفي هذا الإطار، اتجهت العديد من الدول إلى وضع تشريعات خاصة بحماية البيانات، ومن أبرزها اللائحة العامة لحماية البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي ، والتي تهدف إلى تنظيم طرق جمع ومعالجة البيانات الشخصية وضمان حمايتها.

أما في الجزائر، فقد صدر القانون رقم 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والذي يحدد الإطار القانوني لمعالجة البيانات الشخصية وشروط استعمالها، بما يساهم في تعزيز حماية حقوق المتقاضين في البيئة الرقمية.

ب/ تحديات تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي والخوارزميات في المجال القضائي

يثير استخدام الذكاء الاصطناعي والخوارزميات في المجال القضائي عدة إشكالات قانونية وأخلاقية، خاصة فيما يتعلق بمدى حياد الأنظمة الذكية وضمان عدم تأثيرها على استقلالية القاضي أو حقوق المتقاضين.

ورغم مساهمة هذه التقنيات في تسريع تحليل المعطيات وتقديم المساعدة في اتخاذ القرار، إلا أن الاعتماد المفرط عليها قد يؤدي إلى إغفال بعض الجوانب الإنسانية والظروف الخاصة بكل قضية، وهو ما يفرض ضرورة وضع ضوابط قانونية دقيقة تنظم استخدامها بما يضمن احترام مبادئ العدالة والشفافية.³⁷

2- المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني والثقة العامة

يعتبر الأمن السيبراني من أبرز التحديات التي تواجه الرقمنة القضائية، نظرا لحساسية البيانات والمعلومات التي تتعامل معها الجهات القضائية. فالأنظمة الرقمية قد تتعرض لهجمات إلكترونية أو محاولات اختراق تستهدف تسريب المعلومات أو التلاعب بالبيانات القضائية، وهو ما قد يؤثر على سلامة الإجراءات القضائية وثقة المتقاضين في العدالة الرقمية.

³⁷ كتاب الملتقى الوطني الافتراضي، الإدارة الإلكترونية في الجزائر الواقع واشكالات تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية لتعزيز أداء الخدمة العمومية في الجزائر ، الجزائر الوسطة نمودجا ، المنعقد يومي 22 و 23 مارس 2021 ، ص 16.

أ/ التهديدات السيبرانية وأثرها على البيانات القضائية

تشكل الهجمات السيبرانية خطرا حقيقيا على الأنظمة القضائية الرقمية، خاصة مع تزايد الاعتماد على تخزين البيانات وتبادلها إلكترونيا. ولذلك أصبح من الضروري اعتماد وسائل حماية تقنية متطورة تضمن سرية المعلومات القضائية وسلامة الأنظمة الرقمية واستمرارية عملها.³⁸

كما أن تعزيز الأمن السيبراني يساهم في تدعيم ثقة المتقاضين في الخدمات القضائية الرقمية، ويضمن حماية الحقوق والحريات المرتبطة باستخدام الوسائل الإلكترونية في المجال القضائي.

المبحث الثاني: أثر الرقمنة القضائية على الأطراف الفاعلة في الدعوى.

أولاً: أثر الرقمنة القضائية على المحكمة وسير العمل القضائي.

أصبحت الرقمنة القضائية من أهم الوسائل التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في إطار عصرنة مرفق العدالة وتحسين أدائه، وذلك استجابة للتطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، وللحاجة المتزايدة إلى تحقيق عدالة أكثر سرعة وفعالية وشفافية. وقد ساهم إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في قطاع العدالة في إحداث تغييرات جوهرية على مستوى تنظيم العمل القضائي وتسيير الإجراءات داخل الجهات القضائية.

وفي هذا الإطار، عملت وزارة العدل على تجسيد عدة مشاريع رقمية تهدف إلى تبسيط الإجراءات القضائية وتحسين طرق التسيير الإداري والقضائي، إضافة إلى تسهيل وصول المتقاضين ومساعدتي العدالة إلى مختلف الخدمات القضائية عن بعد. وقد انعكس ذلك بصورة

³⁸ بوعاتي فاطمة الزهراء، لعيادة هناء ، رقمنة قطاع العدالة ، قسم الحقوق ، جامعة قالمة، 2024-2025 ، ص 57.

مباشرة على سير العمل داخل المحكمة، سواء من حيث تنظيم الملفات القضائية أو تسريع معالجة القضايا وتحسين التواصل بين مختلف المصالح القضائية.³⁹

1- مظاهر تأثير الرقمنة على المحكمة وسير العمل القضائي

ساهمت الرقمنة القضائية في تطوير طرق العمل داخل الجهات القضائية من خلال الاعتماد على أنظمة التسيير الإلكتروني وربط مختلف المصالح القضائية بشبكات رقمية داخلية، الأمر الذي يسمح بتحسين تنظيم الملفات القضائية وتسهيل تبادل المعلومات والوثائق بين مختلف الجهات المعنية.

كما تم استحداث عدة منصات وخدمات إلكترونية موجهة للمتقاضين ومساعدتي العدالة، من بينها خدمات استخراج صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية عن بعد، إضافة إلى إنشاء بوابات إلكترونية خاصة بمتابعة مآل القضايا والإجراءات القضائية.

ومن أهم مظاهر تأثير الرقمنة على العمل القضائي أيضا اعتماد نظام التسيير الآلي للملف القضائي، الذي ساهم في تسريع معالجة القضايا وتحسين عملية تسجيل الدعاوى وتتبعها، إلى جانب اعتماد المحاكمة عن بعد وتقنيات الاتصال المرئي والمسموع، خاصة في بعض القضايا والإجراءات التي تستدعي السرعة وتخفيف أعباء التنقل.

كما شملت الرقمنة تطوير أساليب التسيير الإداري والقضائي داخل المؤسسات العقابية، من خلال اعتماد بعض الوسائل الحديثة كالمراقبة الإلكترونية والسوار الإلكتروني، بهدف عصنة قطاع العدالة وتحسين فعالية تنفيذ الأحكام القضائية.⁴⁰

³⁹ سليمان بن الشيخ، أثر رقمنة العدالة في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2025.

⁴⁰ سليمان بن الشيخ، أثر رقمنة العدالة في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2025.

2- أثر الرقمنة على فعالية المحكمة والتحديات المرتبطة بها

ساهمت الرقمنة القضائية في تحسين فعالية المحكمة من خلال تقليص مدة معالجة الملفات القضائية، وتخفيف الضغط الإداري على المصالح القضائية، وتحسين دقة حفظ البيانات والوثائق القضائية، إضافة إلى تعزيز الشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات القضائية. كما ساعدت الوسائل الرقمية في تقريب مرفق العدالة من المواطن، وتسهيل استفادة المتقاضين من الخدمات القضائية، خاصة بالنسبة للأشخاص المقيمين بالمناطق البعيدة أو خارج الوطن، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو تكريس الإدارة الإلكترونية وعصرنة المرفق القضائي.

غير أن هذه التحولات الرقمية لا تخلو من بعض التحديات والصعوبات، من بينها محدودية البنية التحتية الرقمية في بعض الجهات القضائية، والحاجة إلى تكوين الموارد البشرية وتأهيلها لاستخدام الأنظمة الحديثة، إضافة إلى الإشكالات المرتبطة بالأمن السيبراني وحماية المعطيات القضائية.

كما يظل تطوير الإطار القانوني المنظم للرقمنة القضائية من المسائل الضرورية لضمان فعالية هذه الأنظمة وتحقيق التوازن بين استخدام التكنولوجيا واحترام الضمانات القانونية وحقوق المتقاضين.⁴¹

ثانيا: أثر الرقمنة القضائية على المحامي وممارسة العمل المهني.

أثرت الرقمنة القضائية بصورة مباشرة على مهنة المحاماة، باعتبار المحامي أحد أهم الأطراف الفاعلة في الدعوى القضائية. فقد فرض التطور التكنولوجي والتحول نحو العدالة الرقمية على المحامي مواكبة الوسائل الحديثة المعتمدة في المجال القضائي، سواء فيما يتعلق بالتواصل مع الجهات القضائية أو تسيير الملفات والدعاوى أو تقديم الخدمات القانونية للموكلين.

ولم تعد ممارسة مهنة المحاماة تقتصر على الأساليب التقليدية القائمة على الحضور المادي والوثائق الورقية، بل أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على الوسائط الإلكترونية والمنصات

⁴¹ سليمان بن الشيخ، أثر رقمنة العدالة في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2025.

الرقمية والتقنيات الحديثة، وهو ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة للعمل القانوني وأساليب حديثة في تقديم الخدمات القضائية والاستشارات القانونية.⁴²

1- تأثير الرقمنة على ممارسة مهنة المحاماة

أ/ الرقمنة وضرورات العصر الحديث

أصبحت الرقمنة ضرورة حتمية فرضتها التحولات التكنولوجية التي يشهدها العالم، وهو ما انعكس على مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع العدالة ومهنة المحاماة. فمع تطور مفهوم الإدارة الإلكترونية والحكومة الرقمية، اتجهت الأنظمة القضائية الحديثة إلى اعتماد الوسائل الإلكترونية في تسهيل المعاملات والإجراءات القضائية.

وفي هذا السياق، أصبح لزاماً على المحامي مواكبة هذه التطورات التقنية من خلال اكتساب مهارات رقمية جديدة تساعد على التعامل مع المنصات الإلكترونية والوثائق الرقمية وأنظمة التسيير الحديثة، بما يضمن تحسين جودة الأداء المهني وتسهيل التواصل مع الجهات القضائية والمتقاضين.

كما ساهمت الرقمنة في توسيع مجال العمل القانوني للمحامي، إذ أصبح بإمكانه تقديم خدماته القانونية عن بعد والتواصل مع موكله إلكترونياً، إضافة إلى الوصول السريع إلى النصوص القانونية والاجتهادات القضائية وقواعد البيانات القانونية.⁴³

ب/ استخدام التكنولوجيا في الإجراءات القضائية

⁴² محمد محمد الألفي ، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول ، ص 25.
⁴³ علاء رضوان ، التطور التكنولوجي لمنظومة العدالة من المحامي الرقمي للقاضي الافتراضي ، جريدة الأمة ، 2018.

ساهمت التكنولوجيا الحديثة في تطوير إجراءات التقاضي وتبسيطها، حيث اتجهت العديد من التشريعات إلى اعتماد الوسائل الإلكترونية في رفع الدعاوى وتبادل العرائض والوثائق القضائية والتوقيع الإلكتروني.

وقد انعكس ذلك بصورة مباشرة على عمل المحامي، إذ أصبح بإمكانه إيداع العرائض والطلبات إلكترونياً، ومتابعة سير القضايا عن بعد، والاطلاع على الأحكام والإجراءات القضائية دون الحاجة إلى التنقل المستمر إلى الجهات القضائية.

كما ساهمت الرقمنة في تسريع الإجراءات القضائية وتخفيف الأعباء الإدارية، الأمر الذي مكن المحامي من تحسين تنظيم الملفات القضائية وتوفير الوقت والجهد، خاصة في القضايا التي تتطلب متابعة مستمرة.

ج/ مواكبة القواعد القانونية للتطور التكنولوجي

أدى التحول الرقمي إلى ضرورة مراجعة القواعد القانونية والإجرائية المنظمة للعمل القضائي، حتى تتلاءم مع الوسائل الرقمية الحديثة. فظهر التوقيع الإلكتروني والوثائق الرقمية والمحاكمات عن بعد فرض على التشريعات إعادة تنظيم العديد من المسائل المتعلقة بالإثبات والإجراءات والتبليغ القضائي.

وفي هذا الإطار، أصبح المحامي مطالباً بالإلمام بالتشريعات المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية وحماية البيانات والأمن السيبراني، إلى جانب القواعد الإجرائية الخاصة بالتقاضي الإلكتروني.⁴⁴

2- دور الرقمنة في تطوير الخدمات القانونية للمحامي

أ/ العدالة الرقمية وتطوير العمل المهني للمحامي

⁴⁴ حمد محمد الألفي ، المرجع نفسه ، ص 26.

يقصد بالعدالة الرقمية استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تسيير مرفق العدالة وتسهيل التواصل بين مختلف الفاعلين في المجال القضائي، ومن بينهم المحامي.

وقد ساهمت العدالة الرقمية في تحسين ظروف ممارسة مهنة المحاماة من خلال:

- تسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية والقضائية،
- تسريع معالجة الملفات والقضايا،
- تبسيط الإجراءات الإدارية والقضائية،⁴⁵
- تقليل التكاليف المرتبطة بالتنقل والطباعة والأرشفة،
- تحسين التواصل بين المحامي والجهات القضائية.

كما ساهمت الوسائل الرقمية في رفع جودة العمل المهني للمحامي، من خلال تمكينه من إدارة الملفات إلكترونياً وتنظيم الوثائق والمعطيات بصورة أكثر دقة وفعالية.

غير أن تطبيق العدالة الرقمية لا يخلو من بعض التحديات، خاصة ما يتعلق بضرورة التكوين المستمر للمحامين في المجال الرقمي، إضافة إلى الإشكالات المرتبطة بحماية المعطيات الشخصية وسرية المعلومات المهنية.

ب/ دور المواقع الإلكترونية في تطوير خدمات المحاماة

أدت الرقمنة إلى ظهور أشكال جديدة لتقديم الخدمات القانونية عبر المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الحديثة، حيث أصبحت العديد من مكاتب المحاماة تعتمد على المنصات الرقمية للتعريف بخدماتها وتقديم الاستشارات القانونية والتواصل مع الموكلين.

⁴⁵ علاء رضوان ، المرجع نفسه.

كما ساهمت هذه الوسائل في توسيع نطاق عمل المحامي، من خلال تمكينه من الوصول إلى موكلين داخل الوطن وخارجه، إضافة إلى تعزيز التعاون المهني مع مختلف الفاعلين في المجال القانوني.

وتسمح المواقع الإلكترونية للمحامي أيضا بنشر المعلومات القانونية والتوعية بالحقوق والإجراءات القضائية، بما يساهم في تقريب العدالة من المواطن وتعزيز الثقافة القانونية داخل المجتمع.⁴⁶

ج/ استعمال الوسائط الإلكترونية في الإجراءات القضائية

ازدادت أهمية الوسائط الإلكترونية في العمل القضائي خاصة بعد انتشار المحاكمات عن بعد، حيث أصبح المحامي يعتمد على التقنيات الرقمية في مختلف مراحل الدعوى القضائية. ومن بين أهم مظاهر ذلك:

- الإيداع الإلكتروني للعرائض والطلبات،
- تبادل المذكرات والوثائق إلكترونيا،
- حضور الجلسات عن بعد عبر تقنيات الاتصال المرئي،
- متابعة مآل القضايا إلكترونيا،
- استخراج الأحكام والوثائق القضائية عن بعد.

وقد ساهمت هذه الوسائل في تسهيل عمل المحامي وتحسين سرعة الإجراءات القضائية، غير أنها تفرض في المقابل ضرورة توفير بنية رقمية فعالة وضمانات قانونية وتقنية كافية لحماية حقوق الدفاع وسرية المعطيات المهنية.⁴⁷

⁴⁶ علاء رضوان ، المرجع نفسه.

⁴⁷ علاء رضوان ، المرجع نفسه.

الفصل الثالث :

النموذج التطبيقي – تطبيق قانوني . Qanouni مشروع من مشاريع التحول الرقمي

المبحث الأول: تشخيص المشكلة والسياق العام والحل الرقمي المقترح

أولاً: واقع الخدمات القانونية و الإشكالات المطروحة

ثانياً: تقديم المنصة القانونية الرقمية و أهدافها

المبحث الثاني: خدمات المنصة الرقمية و القيم المضافة للمشروع

أولاً: خدمات المنصة

ثانياً: القيم المضافة للمنصة

يشهد القطاع القانوني في مختلف الأنظمة المعاصرة تحولات متسارعة بفعل التطور التكنولوجي وانتشار الرقمنة في مختلف مجالات الحياة ، ورغم هذا التطور، لا يزال جزء معتبر من الممارسات القانونية يعتمد على الأساليب التقليدية في تسيير القضايا ومتابعة الإجراءات كما ذكرنا سابقا ، وهو ما يخلق عدة صعوبات تنظيمية وإجرائية تؤثر على جودة الخدمة القانونية.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى حلول رقمية مبتكرة قادرة على إعادة تنظيم العمل القانوني وتسهيل التواصل بين مختلف الفاعلين فيه، وعلى رأسهم المحامي، الموكل، والمحضر القضائي. ومن هنا جاءت فكرة هذا المشروع الذي يهدف إلى تصميم منصة قانونية رقمية موحدة.

المبحث الأول: تشخيص المشكلة والسياق العام و الحل الرقمي المقترح

أولاً: واقع الخدمات القانونية و الإشكالات المطروحة

في العديد من المكاتب القانونية، لا تزال عملية تنظيم القضايا تتم من خلال السجلات الورقية أو الملفات اليدوية، إضافة إلى استعمال المكالمات الهاتفية والرسائل غير الرسمية كوسائل أساسية للتواصل بين المحامي والموكل والمحضر القضائي.

ورغم أن هذه الوسائل ساهمت لفترة طويلة في ضمان سير العمل القانوني، إلا أنها أصبحت غير قادرة على مواكبة التطور الذي يشهده قطاع العدالة، خاصة مع تزايد عدد القضايا وتعقد الإجراءات القضائية وتعدد الأجال القانونية.

وقد أدى استمرار الاعتماد على الوسائل التقليدية إلى ظهور مجموعة من الإشكالات التي تؤثر بشكل مباشر على فعالية العمل القانوني وجودة الخدمات المقدمة، سواء بالنسبة للمحامي أو الموكل أو المحضر القضائي.

وتتمثل أهم هذه الإشكالات فيما يلي:

1- ضياع الآجال والمواعيد القضائية

يعتمد الكثير من الممارسين على التذكير اليدوي أو الشخصي، مما قد يؤدي إلى نسيان بعض الجلسات أو الآجال القانونية المهمة.

2- ضعف تنظيم الملفات القانونية

تتسبب كثرة القضايا والوثائق في صعوبة متابعة كل ملف بشكل دقيق ومنظم، خاصة عند غياب نظام إلكتروني حديث.

3- ضعف التواصل بين الأطراف القانونية

غالبًا ما يتم التواصل بطرق تقليدية قد تؤدي إلى تأخر وصول المعلومات أو فقدان بعضها، وهو ما ينعكس سلبيًا على سير الإجراءات.

4- نقص الشفافية بالنسبة للموكل

يعاني الموكل في كثير من الأحيان من صعوبة متابعة تطورات قضيته، بسبب غياب وسيلة مباشرة للاطلاع على المستجدات.

5- التأثير السلبي على مختلف الفاعلين

تنعكس هذه الصعوبات على جميع الأطراف المرتبطة بالعمل القانوني، وذلك على النحو الآتي:

أ/ المحامون

- ضغط كبير في تنظيم القضايا والوثائق.
- صعوبة متابعة الجلسات والآجال القانونية.

- الاعتماد على وسائل متعددة وغير موحدة.

ب/ الموكلون

- ضعف القدرة على متابعة ملفاتهم القضائية.
- الحاجة المستمرة للتواصل المباشر مع المحامي.
- نقص المعلومات الدقيقة حول مراحل القضية.

ج/ المحضرون القضائيون

- صعوبة التنسيق مع المحامين.
- بطء تبادل المعلومات المرتبطة بالتبليغ والتنفيذ.
- غياب وسيلة رقمية موحدة لتأكيد الإجراءات

6- صعوبة حجز المواعيد والتنسيق مع المحامين والمحضرين القضائيين

تعتمد أغلب المكاتب على المكالمات الهاتفية أو الحضور الشخصي من أجل تحديد المواعيد، مما يؤدي أحياناً إلى تداخل المواعيد أو ضياع بعضها، إضافة إلى استهلاك الوقت والجهد بالنسبة للمحامي أو المحضر والموكل على حد سواء، خاصة عند كثرة الطلبات والانشغالات المهنية.

7- محدودية الوصول إلى الزبائن بالنسبة لبعض المكاتب القانونية

تعاني بعض مكاتب المحامين والمحضرين القضائيين، خاصة الموجودة في المناطق النائية أو الأقل نشاطاً، من صعوبة التعريف بخدماتها واستقطاب الموكلين الجدد، بسبب محدودية وسائل

التسويق والتواصل المتاحة. ويؤدي ذلك إلى ضعف الاستفادة من الكفاءات القانونية المتوفرة، رغم حاجة العديد من المواطنين إلى هذه الخدمات

ثانيا : تقديم المنصة القانونية الرقمية و أهدافها

في ظل التوجه المتزايد نحو رقمنة المرافق العمومية وعصرنة قطاع العدالة، أصبح من الضروري اعتماد حلول رقمية حديثة تساهم في تحسين أداء الخدمات القانونية والقضائية وتسهيل تسير الإجراءات المرتبطة بها. ومن هذا المنطلق، يأتي مشروع منصة “قانوني Qanouni” باعتباره منصة رقمية قانونية ذكية تهدف إلى إدماج التكنولوجيا الحديثة في مجال الخدمات القانونية، من خلال إنشاء فضاء إلكتروني موحد يجمع مختلف المتدخلين في الدعوى القضائية داخل نظام معلوماتي آمن ومنظم.

وتتمثل فكرة مشروع “قانوني Qanouni” في تطوير منصة إلكترونية تتيح نظامًا إلكترونيًا متكاملًا لحجز المواعيد وإدارتها بشكل منظم، مما يسهل على الموكلين البحث عن المحامين والمحضرين القضائيين واختيار الأنسب لهم وحجز المواعيد مباشرة عبر التطبيق. كما توفر للمكاتب القانونية، لا سيما الموجودة في المناطق النائية أو الأقل نشاطًا، فرصة أكبر للتعريف بخدماتها وتعزيز حضورها المهني واستقطاب موكليين جدد من مختلف الولايات. وبذلك تساهم المنصة في إنشاء فضاء رقمي موحد يربط بين طالبي الخدمات القانونية ومقدميها، بما يضمن سهولة الوصول إلى الخدمة وتحسين جودة التواصل والتنسيق بين مختلف الأطراف ، وتسمح برقمنة العمليات المرتبطة بتسيير الملفات القضائية، ومتابعة الإجراءات القانونية، وتبادل الوثائق والمعلومات بين المحامي والموكل والمحضر القضائي بطريقة أكثر سرعة ودقة وتنظيمًا، بما ينسجم مع متطلبات التحول الرقمي في مرفق العدالة.

وتُعرف منصة “قانوني Qanouni” بأنها نظام معلوماتي إلكتروني مخصص لإدارة القضايا والملفات القضائية، يتيح لمختلف الأطراف المعنية الولوج إلى البيانات القانونية وفق صلاحيات

محددة، مع ضمان حماية المعطيات وسرية المعلومات المتداولة داخل النظام. كما تعتمد المنصة على آليات رقمية حديثة تسمح بتسجيل الملفات، حجز المواعيد ، متابعة الجلسات، تبادل الإشعارات، وتوثيق الإجراءات بصورة إلكترونية.

وتقوم هذه المنصة على مبدأ الربط الرقمي بين مختلف الفاعلين في المجال القانوني، حيث تمنح لكل طرف مساحة إلكترونية خاصة تمكنه من أداء مهامه بصورة منظمة، وهو ما يساهم في تحسين التنسيق وتسهيل سير الإجراءات القانونية والقضائية.

كما يهدف مشروع “قانوني Qanouni” إلى تحقيق مجموعة من الأهداف القانونية والتنظيمية والتقنية، تتمثل أساساً في تحديث طرق تسيير الخدمات القانونية والانتقال من النمط التقليدي إلى النمط الرقمي، بما يسمح بتحسين الأداء المهني وتسهيل متابعة الملفات القضائية.

ومن أهم الأهداف التي يسعى المشروع إلى تحقيقها ما يلي:

- تتيح نظاماً إلكترونياً لحجز المواعيد وإدارتها بشكل منظم.
- تسمح للموكلين بالبحث عن المحامين والمحضرين وحجز المواعيد عبر التطبيق
- رقمنة الخدمات والإجراءات القانونية داخل بيئة إلكترونية موحدة.
- تسهيل إدارة الملفات القضائية وتنظيم الوثائق القانونية.
- تحسين متابعة الجلسات والآجال القانونية بصورة دقيقة.
- تسهيل التواصل بين المحامي والموكل والمحضر القضائي.
- التقليل من الأخطاء الناتجة عن التسيير اليدوي التقليدي.

- تمكين الموكل من متابعة تطورات قضيته بصورة مباشرة.
- تسهيل عمليات التبليغ والتنفيذ والإجراءات المرتبطة بها.
- توفير قاعدة بيانات رقمية تساعد على حفظ المعلومات واسترجاعها.
- تعزيز الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة في العمل القانوني.
- دعم سياسة التحول الرقمي وعصرنة مرفق العدالة.

ومن خلال هذه الأهداف، يسعى مشروع “قانوني Qanouni” إلى إرساء نموذج حديث للخدمات القانونية يعتمد على التكنولوجيا الرقمية كوسيلة لتحسين تنظيم العمل القضائي وتسهيل مختلف الإجراءات المرتبطة به، بما يتماشى مع التطورات الحديثة التي يشهدها قطاع العدالة على المستويين الإداري والتقني

المبحث الثاني: خدمات المنصة الرقمية و القيم المضافة للمشروع

أولا : خدمات المنصة

تعتمد منصة “قانوني Qanouni” على نظام إلكتروني متكامل يهدف إلى تنظيم مختلف العمليات المرتبطة بالعمل القانوني والقضائي، من خلال توفير مجموعة من الخدمات الرقمية التي تُمنح لكل طرف وفق طبيعة مهامه داخل الدعوى القضائية.

وقد صممت المنصة بطريقة تسمح بتسهيل تسيير الملفات القضائية، وتحسين التنسيق بين مختلف المتدخلين، وضمان سرعة الوصول إلى المعلومات والوثائق القانونية داخل بيئة رقمية آمنة ومنظمة.

وتشمل خدمات المنصة المحامي والموكل والمحضر القضائي، حيث توفر لكل طرف فضاءً إلكترونيًا خاصًا يساعده على أداء مهامه بطريقة أكثر دقة وفعالية.

1- خدمات المحامي

توفر منصة "قانوني Qanouni" للمحامي مجموعة من الخدمات الرقمية التي تساعده على تنظيم نشاطه المهني وتسيير الملفات القضائية بطريقة حديثة ومنظمة، حيث تسمح له بإدارة مختلف القضايا والإجراءات داخل فضاء إلكتروني موحد.

كما تساعد هذه الخدمات في التقليل من الضغط الناتج عن التسيير اليدوي للملفات، وتمكن المحامي من متابعة القضايا والأجال القانونية بصورة دقيقة ومستمرة.

ومن أهم الخدمات التي توفرها المنصة للمحامي ما يلي:

- فتح وإدارة الملفات القضائية إلكترونياً.
- تسجيل بيانات الموكلين الجدد المسجلين في المنص وربطها بالقضايا.
- متابعة الجلسات والأجال القانونية بصورة دقيقة.
- استقبال إشعارات دورية بالمواعيد والإجراءات القضائية.
- إرسال طلبات التبليغ والتنفيذ للمحضر القضائي.
- رفع الوثائق والمذكرات القانونية داخل النظام.

- توثيق المراسلات والتواصل المهني إلكترونياً.
- الاطلاع على سجل كامل للإجراءات المتعلقة بكل قضية.
- إدارة وتنظيم مواعيد الاستشارات القانونية.
- تأكيد أو تعديل مواعيد الحجز الخاصة بالموكلين.
- استقبال طلبات حجز المواعيد إلكترونياً.

2- خدمات الموكل

تمنح المنصة للموكل فضاءً إلكترونياً خاصاً يسمح له بمتابعة ملفه القضائي بطريقة مباشرة ومنظمة، دون الحاجة إلى التنقل المستمر أو الاعتماد الكامل على وسائل الاتصال التقليدية. كما تهدف هذه الخدمات إلى تعزيز حق الموكل في الاطلاع على تطورات الدعوى القضائية، وتمكينه من متابعة الإجراءات المتعلقة بقضيته بصورة واضحة وشفافة.

وتتمثل أهم الخدمات الموجهة للموكل فيما يلي:

- البحث و عن المحامين على حسب الولاية.
- متابعة تطورات الملف القضائي بصورة مباشرة.
- الاطلاع على مواعيد الجلسات والإجراءات القضائية.
- استقبال إشعارات فورية حول مستجدات القضية.

- تحميل الوثائق القانونية المرتبطة بملفه.
- التواصل مع المحامي داخل المنصة بطريقة منظمة وموثقة.
- الاطلاع على حالة التبليغات والإجراءات التنفيذية.
- حجز مواعيد إلكترونية مع المحامي.
- اختيار المواعيد المناسبة للاستشارة القانونية.
- استقبال إشعارات لتأكيد أو تعديل المواعيد المحجوزة.

3- خدمات المحضر القضائي

توفر منصة “قانوني Qanouni” للمحضر القضائي مجموعة من الخدمات التي تساعد على تسهيل إجراءات التبليغ والتنفيذ، وتحسين التنسيق مع المحامين في إطار الدعوى القضائية. كما تسمح المنصة برقمنة العمليات المرتبطة بالمحاضر القضائية، بما يساهم في تسريع الإجراءات وضمان توثيقها بصورة إلكترونية منظمة.

ومن أبرز الخدمات التي يستفيد منها المحضر القضائي:

- استقبال طلبات التبليغ والتنفيذ إلكترونياً.
- الاطلاع على البيانات المتعلقة بالإجراءات القضائية.
- توثيق عمليات التبليغ والتنفيذ داخل النظام.

- رفع المحاضر القضائية والوثائق بصورة رقمية.
- إرسال إشعارات بخصوص حالة التنفيذ أو التبليغ.
- التنسيق المباشر مع المحامي بخصوص الإجراءات.
- حفظ وأرشفة المحاضر داخل قاعدة بيانات رقمية.

ومن خلال هذه الخدمات الرقمية المتكاملة، تسعى منصة “**قانوني Qanouni**” إلى توفير بيئة قانونية إلكترونية حديثة تساعد على تحسين تسيير الملفات القضائية وتسهيل مختلف الإجراءات القانونية بصورة أكثر تنظيماً وفعالية.

ثانيا : القيم المضافة للمنصة

تتمثل القيمة المضافة الأساسية لمنصة “**قانوني Qanouni**” كونها منصة رقمية موحدة تجمع لأول مرة بين مختلف الفاعلين الأساسيين في الدعوى القضائية داخل نظام إلكتروني واحد، وهم المحامي والمحضر القضائي والموكل باعتباره صاحب المصلحة في القضية.

فبدل الاعتماد على وسائل متفرقة وغير منظمة في تسيير الملفات والتواصل وتبادل المعلومات، توفر المنصة فضاءً رقمياً موحداً يضم جميع الخدمات والإجراءات القانونية التي يحتاجها كل طرف أثناء سير الدعوى القضائية.

وتكمن أهمية هذه الميزة في تعزيز التنسيق المباشر بين المحامي والمحضر القضائي والموكل داخل بيئة إلكترونية مشتركة، تسمح بتبادل المعلومات والوثائق والإشعارات بصورة فورية ومنظمة، وهو ما يساهم في تحسين سيرورة العمل القانوني وتسريع الإجراءات والحد من التعقيدات المرتبطة بالوسائل التقليدية.

كما تتميز منصة “قانوني Qanouni” بكونها لا تقتصر على تقديم خدمة منفردة، بل توفر منظومة رقمية متكاملة تشمل إدارة الملفات القضائية، متابعة الإجراءات، التبليغ، التواصل، حجز المواعيد، وتوثيق العمليات القانونية داخل نظام موحد وآمن، وهي ميزة يصعب توفرها بصورة متكاملة في الوسائل التقليدية المعمول بها حالياً.

وإلى جانب هذه القيمة الأساسية، توفر المنصة مجموعة من المزايا القانونية والتنظيمية والتقنية الأخرى، من أهمها:

- تحسين تنظيم الملفات القضائية وتسهيل متابعتها.
- تقليل الأخطاء البشرية المرتبطة بالتسيير اليدوي.
- تسريع إجراءات التبليغ والمتابعة القانونية.
- تعزيز الشفافية بين المحامي والموكل.
- ضمان توثيق إلكتروني للمراسلات والإجراءات.
- تحسين التنسيق بين مختلف الفاعلين في الدعوى القضائية.
- تسهيل الوصول إلى البيانات والوثائق القانونية.
- دعم الأمن المعلوماتي وحماية المعطيات القانونية.
- المساهمة في عصرنة مرفق العدالة وتطوير الخدمات القانونية.
- تحسين جودة الأداء المهني داخل المهن القانونية والقضائية.
- تسهيل متابعة الآجال والجلسات والإجراءات القضائية بصورة دقيقة.

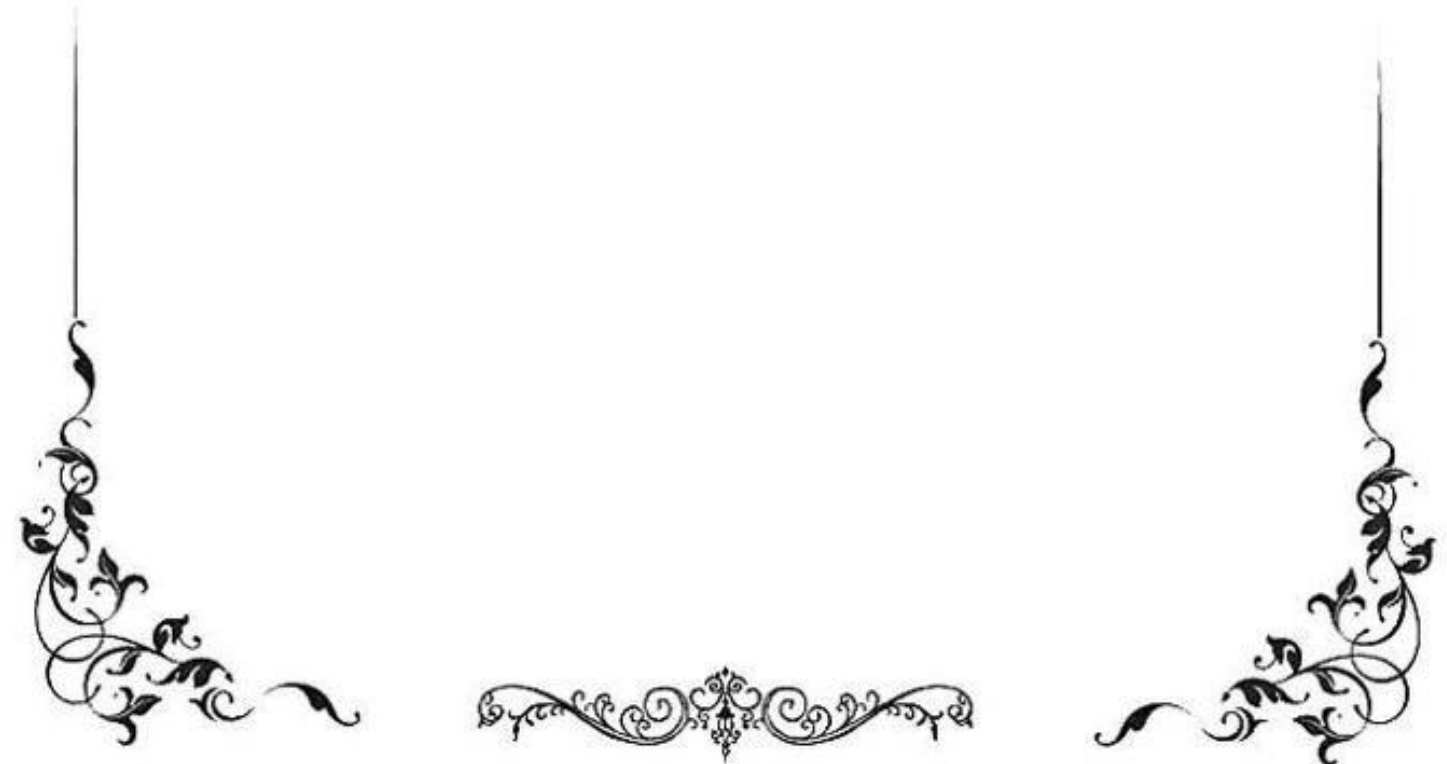
- التقليل من ضياع الوثائق أو المعلومات المرتبطة بالقضايا.

ومن خلال هذه المزايا، تشكل منصة “**قانوني Qanouni**” نموذجًا حديثًا للخدمات القانونية الرقمية، يهدف إلى تطوير آليات العمل القانوني وتحسين فعالية تسيير الملفات القضائية بما يتماشى مع متطلبات التحول الرقمي وعصرنة قطاع العدالة

يتضح من خلال هذا الفصل أن القطاع القانوني يعاني من مجموعة من الإشكالات المرتبطة أساسًا بالاعتماد على الوسائل التقليدية في التنظيم والتواصل، وهو ما يؤثر سلبيًا على فعالية العمل القانوني وجودته. ومن هذا المنطلق، تم اقتراح هذا المشروع كحل رقمي متكامل يهدف إلى إعادة تنظيم العلاقة بين المحامي والموكل بالإضافة إلى المحضر القضائي داخل بيئة رقمية موحدة وآمنة، بما ينسجم مع متطلبات العصر الرقمي وتوجهات تحديث قطاع العدالة.



الخاتمة



ومن خلال هذه الدراسة، تم التطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بالتحول الرقمي، مع إبراز أهميته في تطوير قطاع العدالة وتحسين الأداء القضائي والإداري. كما تم التطرق إلى أهم وسائل الرقمنة والإمكانيات التقنية الحديثة التي أصبحت تُستعمل داخل المنظومة القضائية، كالأرشفة الإلكترونية، وإدارة الملفات القضائية إلكترونياً، والتبادل الإلكتروني للوثائق، والتوقيع الإلكتروني، والتبليغ القضائي الإلكتروني، والتقاضي المرئي عن بعد، إضافة إلى المنصات الرقمية القانونية التي ساهمت في تسهيل الإجراءات وتحسين التواصل بين مختلف المتدخلين في العمل القضائي.

وقد أظهرت الدراسة أن الرقمنة أصبحت من الوسائل الأساسية التي تساعد على تجاوز العديد من الإشكالات التي يعاني منها قطاع العدالة التقليدي، خاصة ما يتعلق ببطء الإجراءات، وصعوبة تنظيم الملفات، وضياح الوثائق، وضعف التواصل بين الأطراف، وكثرة الأعباء الإدارية الناتجة عن الاعتماد على الوسائل الورقية. كما ساهمت الرقمنة في تحسين الوصول إلى المعلومات القضائية، وتسهيل متابعة القضايا، وتقليص مدة الفصل في النزاعات، بما يساهم في تحقيق العدالة الناجزة.

كما تم التطرق إلى أهمية الأمن السيبراني في حماية الأنظمة القضائية الرقمية، خاصة مع تزايد الاعتماد على المنصات الإلكترونية وتبادل البيانات القضائية عبر الإنترنت، حيث أصبح من الضروري حماية الأنظمة القضائية من الاختراق وتأمين قواعد البيانات القضائية والوثائق الإلكترونية، بما يضمن سلامة المعلومات وسرية الإجراءات القضائية.

ومن جهة أخرى، بينت الدراسة أن نجاح التحول الرقمي في قطاع العدالة لا يرتبط فقط بتوفير الوسائل الرقمنة ووسائل التقنية الحديثة، بل يتطلب كذلك وجود إطار قانوني وتنظيمي يواكب التطورات التكنولوجية، إضافة إلى توفير بنية تحتية رقمية فعالة، وتكوين الموارد البشرية القادرة على استعمال هذه الوسائل الرقمية بكفاءة وفعالية.

كما تم في الجانب التطبيقي من الدراسة اقتراح فكرة منصة رقمية قانونية تهدف إلى ربط مختلف الفاعلين في المجال القانوني داخل بيئة إلكترونية موحدة وآمنة، بما يسمح بتحسين تنظيم القضايا وتسهيل تبادل الوثائق والتواصل بين المحامي والموكل والمحضر القضائي، إضافة إلى متابعة الإجراءات والجلسات والتبليغات بشكل رقمي ومنظم. وقد تبين أن مثل

هذه المنصات يمكن أن تشكل حلاً عملياً لتجاوز العديد من المشكلات التي يعاني منها قطاع الخدمات القانونية التقليدي.

وفي الأخير، يمكن القول إن رقمنة قطاع العدالة لم تعد مجرد خيار ثانوي، بل أصبحت ضرورة حتمية تفرضها التطورات التكنولوجية الحديثة ومتطلبات تحسين الخدمة القضائية. فالعدالة الرقمية تمثل مستقبل الأنظمة القضائية الحديثة، لما توفره من سرعة ودقة وشفافية في معالجة القضايا والإجراءات، غير أن نجاح هذا التحول يظل مرتبطاً بمدى قدرة الدول على توفير البيئة القانونية والتقنية المناسبة، وضمان حماية الأنظمة المعلوماتية القضائية، وتحقيق التوازن بين التطور التكنولوجي وضمان حقوق المتقاضين وحماية المعطيات الشخصية.

وعليه، فإن تطوير العدالة الرقمية وتوسيع استخدام الوسائل الإلكترونية داخل مرفق القضاء من شأنه أن يساهم في بناء منظومة قضائية أكثر كفاءة ومرونة، قادرة على مواكبة متطلبات العصر وتحقيق عدالة فعالة وعصرية.

قائمة المصادر و المراجع

- 1- مها رضوان محمد ، حازم حسانين محمد ، التحول الرقمي و البيانات الضخمة و الذكاء الاصطناعي لتحقيق وتدعيم التنمية المستدامة في البلدان العربية ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية.
- 2- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- 3- المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك.
- 4- مجلة دفاتر 2022.
- 5- غربي، سوريا، نظام تقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري.
- 6- المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات، أجادى.
- 7- تراوي محمد أمين نحو إلكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة.
- 8- الموقع الرسمي لوزارة العدل.
- 9- الزين بوخلوط، آلية المحاكمة عن بعد ومبادئ المحاكمة العادلة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية.
- 10- بلول فهيمة، التبليغ القضائي الإلكتروني دعامة أساسية لتفعيل التقاضي الإلكتروني.
- 11- رشيدة بوكري، التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة أستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية.
- 12- القانون رقم 03-15 المؤرخ في 1 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة الجريدة الرسمية عدد 6 مؤرخة في 10 فبراير 2015 سنة 2015.

13- سميرة بارة الأمن السيبراني في الجزائر السياسات والمؤسسات المجلة الجزائرية للأمن الإنساني.

14- الأمر رقم 02-15 المؤرخ 23 جويلية 2015، يعدل ويتمم الأمر رقم 155-66 المؤرخ في 8 جوان 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية ، العدد 40، المؤرخة في 23 جويلية 2015.

15- الأمر رقم 04-20 ، يعدل ويتمم الأمر رقم 155-66 المؤرخ في 8 جوان 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية ، العدد 51، المؤرخة في 31 أوت 2020.

16- ترجمان نسيم، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية.

17- كتاب الملتقى الوطني الافتراضي، الإدارة الإلكترونية في الجزائر، الواقع وإشكالات تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية لتعزيز أداء الخدمة العمومية في الجزائر.

18- بوعاتي فاطمة الزهراء، العيادة هنا، رقمنة قطاع العدالة، قسم الحقوق ، جامعة قالمة.

19- سليمان بن الشيخ أثر الرقمنة العدالة في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر ، جامعة زيان عاشور الجلفة.

20- محمد محمد الألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول.

21- علاء رضوان، التطور التكنولوجي لمنظومة العدالة من المحامي الرقمي للقاضي الافتراضي، جريدة الأمة.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر و عرفان	
إهداء	
إهداء	
المقدمة	7
الجانب المنهجي	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و القانوني للتحويل الرقمي في إجراءات التقاضي	
تمهيد	12
المبحث الأول: ماهية التحويل الرقمي في المجال القضائي	13
أولاً: الإطار المفاهيمي و القانوني للتحويل الرقمي	13
مفهوم التحويل الرقمي في القضاء	15
الفرق بين الرقمنة و التحويل الرقمي	16
ثانياً: مزايا التحويل الرقمي في قطاع العدالة	19
المبحث الثاني: الإطار القانوني و التنظيمي للتحويل الرقمي في الجزائر	21
أولاً: وسائل الرقمنة الإدارية و القضائية	22
ثانياً: الإطار التشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر	30
مظاهر التقاضي الإلكتروني في الجزائر	31
عصرنة الخدمات القضائية لمرفق العدالة عن بعد	32
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: فعالية الرقمنة القضائية وأثرها على الأطراف الفاعلة في الدعوى	
تمهيد	37
المبحث الأول: فعالية الرقمنة القضائية في الإجراءات القضائية	37
أولاً: مظاهر فعالية الرقمنة القضائية و إيجابياتها	38
مظاهر الرقمنة القضائية في قطاع العدالة	39
دور الرقمنة في تعزيز الشفافية و النزاهة القضائية	40
ثانياً: التحديات التي تحد من فعالية الرقمنة القضائية	40
التحديات التشريعية و التنظيمية	41
المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني و الثقة العامة	42
المبحث الثاني: أثر الرقمنة القضائية على الأطراف الفاعلة في الدعوى	43
أولاً: أثر الرقمنة القضائية على المحكمة و سير العمل القضائي	43
مظاهر تأثير الرقمنة على المحكمة و سير العمل القضائي	44
اثر الرقمنة على فعالية المحكمة و التحديات المرتبطة بها	45
ثانياً: أثر الرقمنة القضائية على المحامي و ممارسة العمل المهني	45

46	تأثير الرقمنة على ممارسة مهنة المحامات
48	دور الرقمنة في تطوير الخدمات القانونية للمحامي
49	خلاصة الفصل
المنهج التطبيقي الفصل الثالث: النموذج التطبيقي – منصة قانوني Qanouni – مشروع من مشاريع التحول الرقمي	
51	تمهيد
51	المبحث الأول: تشخيص المشكلة و السياق العام و الحل الرقمي المقترح
52	أولاً: واقع الخدمات القانونية و الإشكالات المطروحة
54	ثانياً: تقديم المنصة القانونية الرقمية وأهدافها
56	المبحث الثاني: خدمات المنصة الرقمية و القيم المضافة للمشروع
56	أولاً: خدمات المنصة
57	خدمات المحامي
58	خدمات الموكل
59	خدمات المحضر القضائي
60	ثانياً: القيم المضافة للمنصة
61	خلاصة الفصل
63	الخاتمة
66	قائمة المصادر و المراجع
69	فهرس المحتويات
71	ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة موضوع التحول الرقمي في إجراءات التقاضي، من خلال بيان مفهوم الرقمنة القضائية والإطار القانوني المنظم لها في الجزائر، مع إبراز آثارها على سير العمل القضائي والأطراف الفاعلة في الدعوى. كما تم تقديم منصة Qanouni كنموذج رقمي يهدف إلى تطوير الخدمات القانونية وتحسين جودتها.

Résumé

Cette étude traite de la transformation numérique des procédures judiciaires en présentant le concept de la numérisation judiciaire et son cadre juridique en Algérie, ainsi que son impact sur le fonctionnement de la justice et les acteurs du procès. Elle présente également la plateforme Qanouni comme un modèle numérique visant à améliorer les services juridiques